الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's democratic republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministryofhighereducationandscientificresearch
جامعة محمد البشي الإبراهيمي-برجبوعريريج
University Of Mohamed Al-Bashir Al-Ibrahimi-BBA
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Politic al Sciences

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق

تخصص: قانون إعلام ألي وانترنيت

الموسومة ب:

رقمنة الإدارات العمومية في الجزائر بين الواقع والأفاق

من إعداد الطالبين:

- دحومان حسني
- عبابسة حمزة

إشــراف:

- زواوي رابـــح

نوقشت و أجيزت يوم:

لجنـــة المنـــــاقشـــــــــة

خنتاش عب الحق	أستاذ محاضر قسم ب	**رئيسا**
زواوي رابح	أستاذ مساعد قسم ب	**مشرفا ومقررا**
بريش ريمة	أستاذ محاضر قسم أ	**ممتحنا**

السنة الجامعية:2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكروعرفإن

وفي لحظات العرفإن بالجميل وحسن الصنيع لا يسعنا إلا أن نحمد الله

الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع ونصلي ونسلم على نور القلوب

وضيائها حبيبنا وقرة أعيننا محمد صلى الله عليه وسلم

نتقدم بالشكر لكل من ساعدنا على **إنجاز** هذا العمل ونخص بالذكر

الأستاذ المشرف الدكتور " **زواوي رابح**" الذي لم يبخل علينا بنصائحه

وتوجيهاته التي كانت لنا خير معين في هذه الدراسة

والشكر الجزيل للجنة المناقشة التي سيكون لها دورا كبيرا في تقويم

وتثمين هذه الدراسة

والشكر الجزيل للجنة المناقشة التي سيكون لها دورا كبيرا في تقويم وتثمين هذه الدراسة وإلى كل أساتذة قسم الحقوق بجامعة برج بوعريريج.

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا في هذا العمل المتواضع الذي اهديه مع أسمى عبارات الحب والامتنان:

إلى ينبوع الحب والحنان وزهرة العطف ومصدر الاطمئنان إلى أغلى ما في الوجود أمـــــــــــــــــــي الغالية

إلى من كان سندا لي في الحياة صاحب الفضل ومصدر الرعاية إلى الذي لا يسعني ألا أن أقف أمامه احتراما وعرفإنا وطاعة بعد الله والرسول وحبا الأب الغالي.

إلى زوجتي و أولادي .

إلى أخـــــــــــواتي .

إلى الأستاذة المحامية بمجلس قضاء المدية الاستاذة بن عمار لامية

إلى كل أساتذة قسم الحقوق

إلى كل من يعرفنا من قريب وبعيد

الطالب/ دحومان حسني

الإهداء

اهدي نتائج ثمرة جهدي المتواضع إلى من وهبني الحياة والأمل، ومن علموني أن ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر ووفاء.

أمي الغالية

أبي رحمه الله

إلى زوجتي و أولادي

إلى من كانوا عونا لي في رحلة بحثي إخواني وأخواتي

إلى كل من ساعدني وكان له دور من قريب أو بعيد في إتمام هذه الدراسة

سائل المولى عز وجل أن يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والآخرة

ثم إلى كل طالب علم سعى بعلمه ليفيد الإسلام والمسلمين بكل ما أعطاه الله من علم ومعرفة.

الطالب/ عبابسة حمزة

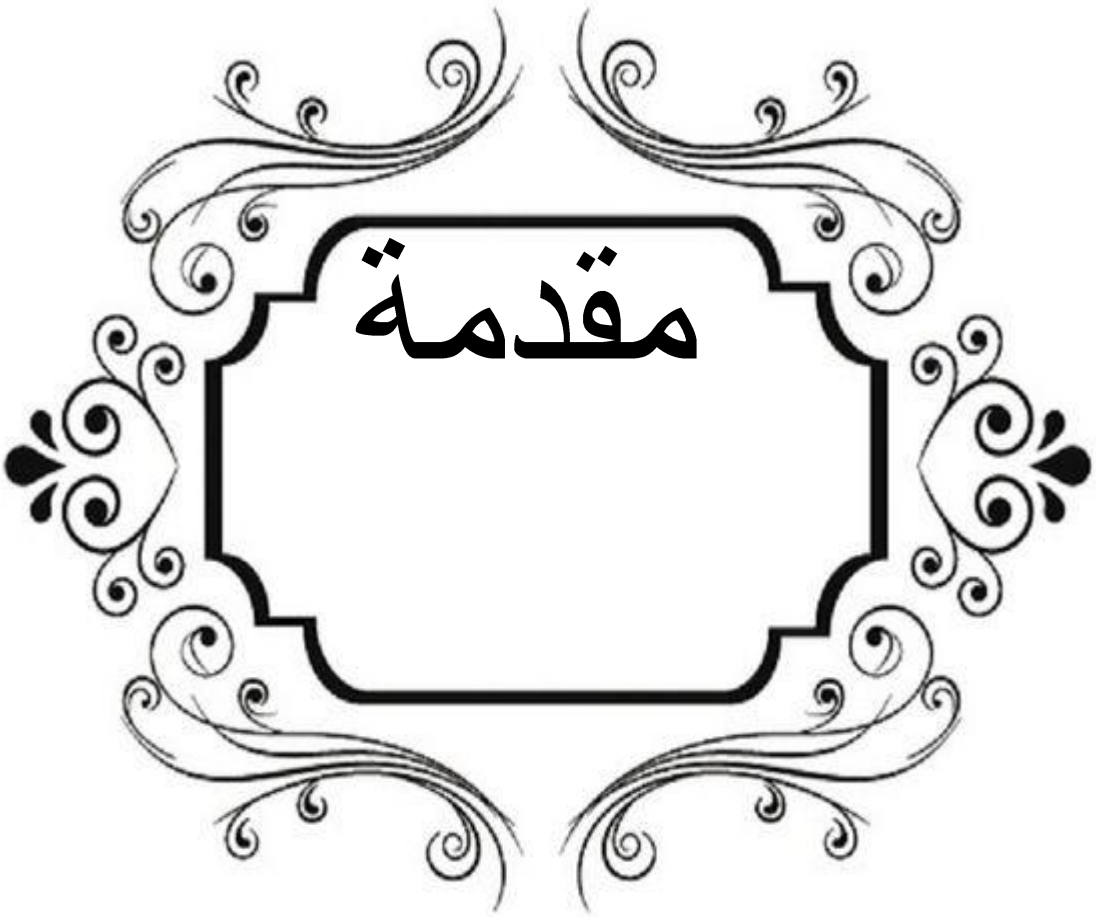
مقدمة

يشهد العالم مؤخرا طفرة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات على كل المستويات وهذا كان له تأثير كبير على مختلف جوانب حياة الإنسان، وفي ظل هذا التقدم العلمي الهائل وظهور الرقمنة كان لا بد من دول العالم أن تتجه نحو الاستفادة من هذه التقنية في كافة المجالات بما في ذلك المجالات الإدارية، فأخذت هذه التقنية الرقمية في جميع القطاعات العمومية والحكومية للدولة، وأصبحت بذلك جل الدول تسعى إلى تطبيق الإدارة الرقمية على كافة تعاملاتها وهذا لما لها من ايجابيات والعمل على التخلص من الإدارة التقليدية.

إضافة على ذلك أصبح التحول نحو الإدارة الرقمية يمثل توجها عالميا يشجع على تبني نظم الخدمات العمومية الإلكترونية، فالجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى إرساء مجتمع يعتمد على المعلومات وتكنولوجيا الاتصال من خلال عصرنة قطاعاتها العمومية في مختلف المجالات بالإعتماد على شبكة الانترنيت والتحول التديريجي من الأنشطة التقليدية إلى الإلكترونية، ويعد قطاع الجماعات الإقليمية في الجزائر من بين أهم القطاعات التي سايرت هذا النهج الرقمي وذلك بعدما كانت تعتمد على المعاملات التقليدية من خلال اكتظاظ الملفات والوثائق الورقية على الموظفين، وانتظار المواطنين في طوابير ل**إستخراج** الوثائق بالإضافة إلى الروتين والوساطة وغيرها من العوامل التي تقف حائلا دون تطور النظم الإدارية الحالية كمشاكل البيروقراطية وانعدام الشفافية.

وعليه من أجل التقليل من المشاكل سعت الحكومة الجزائرية لرسم استيراتيجية لمواكبة حركة التقدم في المجال التكنولوجي من خلال تبني مخطط عمل متناسق وصارم بهدف تعزيز كفاءات الاقتصاد الوطني، المؤسسات والإدارات العمومية للارتقاء إلى مستوى التحولات العميقة والسريعة التي يشهدها العالم في مجال التكنولوجيا، لذا أطلقت وزارة الداخلية مشروع المواطن الإلكتروني الذي يعد خطوة هامة في دخول الجزائر مجال الإدارة الإلكترونية ب**إعتبارها** كأحد أهم الاستراتيجيات المتبعة قصد تحسين الخدمة العمومية

وتقريب المواطن أكثر من الإدارة وتبسيط الإجراءات الإدارية وهذا من أجل إرضاء الصالح العام.

و تعود أسباب اختيار الموضوع، إلى تناسبه مع التخصص والرغبة الشخصية في التعمق في هذا المجال، وبيان دور رقمنة الإدارة العمومية ومـــدى تطبيقهـــا فـــي الجزائـــر بالإضافة إلى الميول الشخصي للمواضيع المتعلقة بالتكنولوجيا واســـتخداماتها فـــي مجـــال الإدارة وحداثة وحيوية موضوع رقمنة الإدارات العمومية في الجزائر بين الواقع والأفاق.

وعن الهدف من الدراسة عرض الرؤيـــة الحقيقيـــة لتطبيـــق الرقمنـــة علـــى الإدارة العمومية، والتعرف على درجة تحقيق الإدارة الإلكترونية التطور الرقمي وإيجاد العلاقة بين التقنية الرقمية والإدارة العمومية والتعرف أيضا على مميزات الرقمنة وأثرها علـــى الإدارة العمومية الجزائرية والمعوقات الناجمة في تطبيقها.

وأهمية الموضوع، يحظى موضوع رقمنة الإدارات العمومية فـــي الجزائـــر بأهمية بالغة، نظرا أن الإدارة الرقمية تمثل منهجية تقوم على أســـاس الاســـتيعاب الشـــامل والاستثمار والاستخدام الواعي لتقنيات المعلومات والاتصـــالات فـــي ممارســـة الوظـــائف الأساسية للإدارة على مختلف المستويات التنظيمية في المنظمات المعاصـــرة، وتفيـــد هـــذه الدراسة أيضا أن الإدارة الرقمية توضح العديد من المتطلبات وتعتبر كمحفز ودافع للتطـــور السريع في تقنيات الحاسب الآلي وتطبيقاته والتقدم السريع في الاتصـــالات والأنترنـــت، لا سيما أيضا في تقريب الإدارة من المواطن واختصار الوقت والجهد.

الصعوبات و تتمثل في قلة المؤلفات الجزائرية حول موضوع رقمنة الإدارات العمومية في الجزائر بين الواقع والأفاق و صعوبة الحصول على المراجع التي تطرقت إليه نظـــرا لحداثته.

المنهج المتبع:

سنتبع في دراستنا لهذا الموضوع المنهج الوصفي لضبط مختلف المفاهيم ذات الصلة بالموضوع ، و تقتضي هذه الدراسة أيضا إستعمال المنهج التحليلي الاستدلالي الاستنباطي لتحليل واقع الرقمنة في الإدارة الجزائرية و**إستخراج** أهم النماذج والمعوقات الحائلة دون إتمامه في الإدارة العمومية.

الإشكالية:

إن التجربة الجزائرية على غرار العديد من الدول من خلال تطبيقها نظام الرقمنة لتحسين الخدمة في الإدارات العمومية والهيئات المحلية كنموذج لهذا التطبيق، فقد أصبحت تشكل ركيزة من ركائز التي تبني عليها الإدارة الرقمية في تعاملاتها من خلال تقديم الخدمة وتسهيل العبء على المواطن على غرار الإدارة التقليدية.

انطلاقا مما سبق يمكننا طرح الإشكالية الآتية: إلى أي مدى تمكنت الجزائر من عصرنة نظام الخدمات العمومية لديها ومواكبة التطور التكنولوجي في مجال الاتصال والمعلومات والمعروف بالإدارة الرقمية؟

هذا ما سيتم الإجابة عليه من خلال خطة ثنائية تحتوي على فصلين يتقدمهما فصل تمهيدي (الفصل الأول) المعنون بـ الإطار المفاهيمي لرقمنة الإدارة العمومية في الجزائر الذي تضمن مبحثين ماهية الإدارة الرقمية(الإلكترونية) في المبحث الأول و آليات إرساء تطبيق الإدارة الرقمية (الإلكترونية) في المبحث الثاني وفي كل مبحث مطلبين وفرعين أما (الفصل الثاني) خصص لدراسة واقع الإدارة العمومية الجزائرية في ظل التطور التكنولوجي، الذي قسمناه بدوره إلى مبحثين تناول المبحث الأول **إنجازات** الإدارة

المحلية في مجال رقمنة الخدمة العمومية و تأثير الرقمنـــة علـــى الإدارات العموميـــة فـــي الجزائر في المبحث الثاني وكل مبحث قسم إلى مطلبين وكل مطلب إلى فرعين متوجين هذا البحث بخاتمة تتضمن جملة من النتائج والتوصيات.

الفصل الأول

تمهيد

تعد التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال من بين الإرهاصات الايجابية المهمة التي أثرت على الأنماط الإدارية التي كانت سائدة في منظمات الأعمال، حيث انتقلت من الأسلوب الورقي إلى الأسلوب الإلكتروني وهذا ما جعل الرقمنة ضرورة حتمية في الإدارة العمومية لتضع أولوياتها الإهتمام بتحديث مصالحها المختلفة والذي لا يقتصر على عصرنة أساليبها وعلاقتها ببيئتها الخارجية فقط بل يتعدى مجال إهتمامها إلى خلق تناسق وانسجام داخلي يساهم فيه كافة الأفراد العاملين فيها، مما يجعل كفاءة المورد البشري احد الرهانات الواقعية لتبني التحول الرقمي والقضاء على البيروقراطية.

تعالج الدراسة في هذا الفصل مفهوم الإدارة الرقمية (المبحث الأول) ثم آليات إرساء تطبيقها(المبحث الثاني).

المبحث الأول: ماهية الإدارة الرقمية(الإلكترونية)

الإدارة الرقمية خيار لابد منه من أجل الإهتمام أكثر بواقع الخدمة العمومية في الجزائر والإنتقال بها من المرحلة التقليدية إلى العصرنة، وأن ذلك لن يأتي إلا بمواكبة التطور السريع لتقنية المعلومات والاتصالات وتدفقاتها بفضل ما تمنحه شبكة الأنترنت وغيرها من شبكات المعلومات المتاحة الذي يؤدي بدوره إلى تطوير أسلوب الإداري في الإدارة العمومية بمختلف أجهزتها المركزية واللامركزية.

تسعى الإدارة العمومية الجزائرية إلى تبني هذا التطور من خلال سن بعض التشريعات المناسبة لذلك والإعتماد على أنماط عصرية لتحسين الخدمة العمومية كنظام **إستخراج** الجواز البيومتري وبطاقة التعريف الوطنية والجنسية وصحيفة السوابق العدلية وغيرها، الغرض منها تقريب الإدارة من المواطن من أجل تحقيق أكبر قدر من الرضي لديه في تسهيل الخدمات[1].

حيث أصبحت العديد من المؤسسات تبحث لتقديم خدمات عمومية بطرق أكثر تطورا تتطلب تقنيات عديدة وبرامج وأنظمة رقمية من أجل تحقيق أهداف المؤسسة ورفع أدائها بما يضمن تحسين الخدمة العمومية، فالرقمنة[2] تمثل أسلوبا جديدا لتقديم الخدمة للمواطن تهدف لرفع كفاءة المؤسسات العمومية ورفع الإجراءات الروتينية التي يعاني منها المواطنون وتوفير المعلومات والبيانات بطريقة سهلة للاستفادة من الثروة الرقمية الهائلة استوجب استخدام

1- قمار خديجة، الرقمنة الإدارية في الجزائر- بين حتمية الانتقال ومعوقات التطبيق-، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، مقال منشور في مجلة الفكر، المجلد 18 العدد 01، سنة 2023، ص140.

2- صادقي فوزية، الرقمنة ورهانات تحسين الخدمة العمومية بالجماعات المحلية في الجزائر بين الآفاق الاستيراتيجية الواعدة للتعامل الرقمي وأولوية تجاوز العراقيل، مقال منشور في مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22،العدد 02،2022،ص850.

تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتغيير أسلوب العمل وأداء الخدمات سواء عبر القنوات الاتصال الداخلي أو الخارجي بما يمكن من تسيير إجراءات تقديم الخدمة بحيث تصبح أكثر كفاءة.

وهكذا يتبين أن للرقمنة دور فعال في اختصار الوقت والجهد وفي إرضاء المواطن في سبيل تحقيق وتسهيل الإجراءات الإدارية، وعليه تتناول الدراسة في هذا المبحث مفهوم الإدارة الرقمية (المطلب الأول) وظهورها وتطورها (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم الإدارة الرقمية

تعتبر الرقمنة كل عملية يتم عن طريقها تحويل المعلومات من شكلها التقليدي إلى شكل رقمي سواء كانت هذه المعلومات صورا أو بيانات نصية أو ملفات صوتية أو أي شكل آخر.

شاعت في الأدبيات العربية المعاصرة مصطلحات الكتابة الرقمية، الإيداع الرقمي والكتاب الإلكتروني و الترقيم، وغيرها من المصطلحات التي تحيل إلى نمط جديد من الكتابة التي تولدت نتيجة التطور الهائل الذي حدث في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال والذي اثر بدرجة أولى على الإدارات العمومية وانتقلت من الإدارة التقليدية إلى العصرية أو الرقمية[1].

إن البحث في مفهوم الإدارة الرقمية ب**إعتبار**ها من الإسهامات الحديثة التي أدخلت في مجال التسيير الإداري يتطلب منا التطرق إلى تعريف الإدارة الرقمية (الفرع الأول) ثم أهدافها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف الإدارة الرقمية

1- قمار خديجة، الرقمنة الإدارية في الجزائر- بين حتمية الانتقال ومعوقات التطبيق-، المرجع السابق، ص149

سنقوم بإعطاء تعريف عام للرقمنة وفوائـــدها (أولا) ثـــم تعريـــف الإدارة الرقميـــة وخصائصها (ثانيا) وأخيرا متطلبات تجسيد الإدارة الرقمية (ثالثا).

أولا: التعريف العام للرقمنة وفوائدها

1/ تعريف الرقمنة

أ- تعريف اللغوي للرقمنة

تدل مادة رقم في المعاجم اللغوية العربية على جملة من المعـــاني أهمهـــا التعجـــيم والتبيين والكتابة والقلم والخلط، يقول ابن منظور الرقم والترقيم تعجيم الكتاب، رقم الكتـــاب يرقمه رقما أعجمه وبينه، كتاب مرقوم، أي قد بينت حروفه بعلاماتها من التنقيط وقوله عـــز وجل "كتاب مرقوم" كتاب مكتوب والمرقم القلم...والرقم: الكتابة والختم..والـــرقم: ضـــرب مخطط من الوشي...ورقم الثوب يرقمه رقما ورقمه خططه[1].

ب-التعريف الاصطلاحي للرقمنة:

عرفها سعيد يقطين الترقيم التناظري النمط بأنه: "عملية نقل أي صنف من الوثـــائق من (أي) إلى النمط الرقمي، تحويل الصورة الثابتة أو المتحركة والصوت أو الملف مشـــفرا إلى أرقام لان هذا التحويل هو الذي يسمح للوثيقة أيا كان نوعها بأن تصير قابلة للاســـتقبال والإستعمال بواسطة الأجهزة المعلوماتية"،وهنا يتضح أن ترقيم النص هـــو عمليـــة تحويـــل

1- بن دادي هشام، سعيدات عبد القادر معمر، رقمنة الخدمة العمومية ومبدأ قابلية المرفق العمومي للتكيف، مذكرة ماستر في الحقوق،تخصص قانون عام اقتصادي، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، سنة 2022/2021،ص12.

النص المكتوب المطبوع أو المخطوط من صيغته الورقية إلى صيغته الرقمية ليصبح قابلا للمعاينة على شاشة الحاسوب[1].

نجد أيضا مفاهيم أخرى للرقمنة وفقا للسياق الذي يستخدم فيه، فينظر "تيري كاني" إلى الرقمنة أنها" عملية تحويل مصادر المعلومات عن اختلاف أشكالها من (الكتب، الدوريات،التسجيلات الصوتية والصور المتحركة...)، إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثنائي (البيانات) و الذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات يستند إلى الحاسبات الآلية، وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية يمكن أن يطلق عليها " الرقمنة"، ويتم القيام بهذه العملية بفضل الاستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة.

تشير " شارلوت بيرسي إلى الرقمنة بأنها" منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي"، وعرفها " دوج هودجز" مفهوما آخر تم تبنيه من طرف المكتبة الوطنية الكندية ويعتبر فيه " الرقمنة عملية أو إجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح على وسيط تخزين فيزيائي تقليدي(مثل مقالات الدوريات، الكتب، المحفوظات والخرائط...) إلى شكل رقمي".

وعليه يمكن تعريف الرقمنة بأنها عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي وذلك لأجل معالجتها بواسطة الحاسب الإلكتروني[2].

تأخذ الرقمنة عدة معاني بحسب المجال الذي تستخدم فيه والمبين كالأتي:

1- احمد فرج أحمد، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها، المملكة المتحدة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية العدد2009،4،ص11.

2- سعيد يقطين، من النص إلى النص مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي، بيروت، المركز الثقافي العربي،2005،ص21.

- **في الحسابات:** تحويل البيانات إلى شكل رقمي بحيث يمكن معالجتها بواسطة الحاسب.
- **في سياق نظم المعلومات:** تحويل النصوص المطبوعة مثل (الكتب والصور سواء كانت صورا فوتوغرافية أو إيضاحات أو خرائط...) وغيرها من المواد التقليدية من أشكالها التي يمكن أن تقرا بواسطة (الإنسان) أي تناظرية إلى الأشكال التي يقرأ فيها بواسطة الحاسب الآلي، أي إشارات ثنائية وذلك عن طريق استخدام نوع من أجهزة المسح الضوئي بطريقة الكاميرات الرقمية، والتي ينتج عنها أشكال تعرض على شاشة الحاسب.

وعليه يمكن تعريف التحول الرقمي بأنه يعني كيفية استخدام التكنولوجيا داخل المؤسسات والهيئات الحكومية أو القطاع الخاص على حد سواء، فهو يساعد على تحسين الكفاءة التشغيلية وتحسين الخدمات المقدمة للعملاء والجمهور، كما يقوم على توظيف التكنولوجيا بما يخدم سير العمل داخل المؤسسة في كافة أقسامها لتحسين الخدمات وتسهيل الحصول عليها بما يضمن توفير الوقت والجهد في آن واحد، والتحول الرقمي يعبر عن اتجاه المجتمعات والحكومات والمهن والمؤسسات نحو الرقمنة والأساليب الإلكترونية في كافة خدماتها حتى تتكيف مع التطور السريع في عالم التقنية لضمان سرعة وتسهيل تقديم الخدمات.

2/فوائد الرقمنة

إن للتحول الرقمي[1] العديد من الفوائد الموجهة لتحسين الأداء وجودة الخدمات للجمهور والعملاء للمؤسسات العامة والخاصة وحتى الشركات نذكر منها:

الفوائد الاقتصادية للرقمنة:

1- صادقي فوزية، الرقمنة ورهانات تحسين الخدمة العمومية بالجماعات المحلية في الجزائر بين الآفاق الاستيراتيجية الواعدة للتعامل الرقمي وأولوية تجاوز العراقيل، المرجع السابق، ص845.

-توفير المال والوقت والجهد على جميع الأطراف المتعاملة إلكترونيا، وتـــوفير مصـــاريف مالية كانت تصرف أثناء العمل بالحكومة الإلكترونية.

-مساندة برامج التطوير الاقتصادي وذلك عن طريق تسهيل المعاملات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص وبالتالي زيادة العائد الربحي.

-إتاحة فرص وظيفية جديدة في مجالات جديدة مثل إدخال البيانات،وتشغيل وصـــيانة البنيـــة التحتية وآمن المعلومات.

-توحيد الجهود تحت بوابة إلكترونية واحدة، بدلا من تشتيت الجهـــود وازدواجيـــة بعـــض الإجراءات في الحكومة التقليدية.

-فتح قنوات استثمارية جديدة من خلال التكامل بين الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وذلك عن طريق استخدام نفس التطبيقات والتقنيات للتبادل الداخلي للبيانات.

الفوائد الإدارية للرقمنة

-تنظيم العمليات الإنتاجية وتحسين الأداء الوظيفي.

-القضاء على البيروقراطية والروتين الذي يوجد في الحكومة التقليدية.

-الشفافية في التعامل وإلغاء الواسطة والمحسوبية والمجاملة.

-اختصار الهرم الإداري التسلسلي الطويل الذي عادة ما يتبع في الحكومة التقليدية والإسراع في تنفيذ الإجراءات الإدارية واختصارها.

-تنظيم قواعد عمل جديدة وبيئة عمل جديدة مختلفة تماما عن بيئة الحكومة التقليدية.

- مفهوم إداري جديد يمثل بروح الفريق الواحد وتوحيد الجهود[1].

1- الإدارة لغة هي الإحاطة، ونقول أدار الرائ والأمر أي أحاط بهمها، أما اصطلاحا فهي فن قيادة وتوجيه أنشطة جماعة من الناس نحو تحقيق هدف مشترك، انظر مصطفى إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية، اسطنبول، 1960، ص302.

ثانيا: تعريف الإدارة الرقمية وخصائصها

1-تعريف الإدارة الرقمية

تعتبر الإدارة [1]الرقمية كمصطلح وكتقنية عمومية حديثة النشأة، حيث تعد من الآليات العلمية المستحدثة في مجال العلوم العصرية، ظهرت نتيجة لتطور شبكات المعلومات والاتصالات بشكل احدث تحولا هاما في أداء المنظمات من خلال تحسين إنتاجيتها وسرعة أدائها وجودة خدماتها وقد أدت حداثتها إلى تعدد التعاريف المتعلقة بها.

لا يوجد تعريف محدد لمصطلح الإدارة الرقمية نظرا للإبعاد التقنية والإدارية والتجارية والاجتماعية التي تؤثر عليها، وبالتالي ظهرت عدة تعاريف متناثرة في هذا السياق، ولعل أهم تعريف يمكن إسقاطه على الإدارة الرقمية هو ذلك التعريف الذي أتت به منظمة الأمم المتحدة بإعتبارها ابرز منظمة دولية حول الحكومة الإلكترونية بإعتبار المفهومين يتوجهان في نفس السياق، حيث تعتبر أن الحكومة الإلكترونية وفي السياق ذاته الإدارة الرقمية أو الإلكترونية أنها استخدام الأنترنت والشبكة العالمية العريضة لتقديم معلومات وخدمات الحكومة للمواطنين.

وانظر: كشك محمد بهجت، مبادئ الإحصاء واستخداماتها في مجالات الخدمة الاجتماعية، دار الطباعة الحرة، الإسكندرية، 1999، ص04.

1- بن عيشاوي أحمد، أثر تطبيق الحكومة الالكترونية على مؤسسات الأعمال، مجلة الباحث، العدد السابع، 2010، ص ص 288،289.

كما يمكن تعريفها بأنها نسخة افتراضية عن الإدارة التقليدية حيث أن الأولى تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال دون فوارق زمنية ولا مكانية، في حين الثانية تتواجد بشكل مادي في أجهزة الدولة وتعرف أيضا الإدارة الرقمية على أنها:" تنفيذ كافة المعاملات والخدمات الحكومية المقدمة للمواطن أو قطاعات الأعمال من خلال شبكات المعلومات وقواعد البيانات باستخدام وسائل الاتصال الحديثة الأنترنت، الاكسترانت والهواتف بما يدعم كفاءة وفعالية الأداء الحكومي في إطار من التفاعل بين طالب الخدمة ومقدمها[1].

وعليه يمكن تعريف الإدارة الرقمية ب**إعتبار**ها أنها بمثابة استيراتيجية إدارية تتماشى مع عصر المعلومات، حيث تعمل على تحقيق خدمات نوعية للمواطنين والمؤسسات ولزبائنها بصورة مثلى وأفضل من الإدارة التقليدية، وذلك من خلال الاستغلال الأمثل لمصادر المعلومات الرقمية الحديثة المتاحة من خلال توظيف الموارد الإلكترونية بشكل فعال من أجل استغلال أمثل للوقت والمال والجهد وتحقيق للمطالب المستهدفة وبالجودة المطلوبة[2].

2-خصائص ومميزات الإدارة الرقمية

تتميز الإدارة الرقمية بخصائص ومميزات تجعلها في مركز اسمي من حيث الخدمات وجودتها مقارنة بالإدارة التقليدية يعود ذلك لانعدام أي فوارق زمنية ومكانية بين مؤدي الخدمة والمستفيد منها ومن بين ابرز خصائص ومميزات الإدارة الرقمية ما يلي:

- **السرعة في الأداء:**بحلول الإعلام الآلي ومختلف أنظمته محل العمل التقليدي المادي أضحت الخدمة تؤدى في وقت قياسي، حيث أن تقنيات المعلومات والاتصال تتميز بالسرعة

1- توفيق عبد الرحمان، الإدارة الالكترونية، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2003، ص95.

2- الكبيسي كلثم محمد، متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الالكترونية في دولة قطر، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية الدولية، 2008،ص30.

مما يجعل مرتفقي الإدارات يلبون حاجاتهم في وقت قصير جدا ودون الحاجة للوجود الشخصي أحيانا.

-**الإتقان:** تساهم الإدارة الرقمية في إتقان الخدمات محل الأداء نظرا لما تملكه من تقنيات آنية في مجال سير الخدمات والتصحيح الآلي للعتبات والعثرات التي قد تحدث من خلال الأداء التقليدي للخدمات.

-**تخفيض التكاليف:** إن استخدام الآليات التقليدية في المجال الإداري يشكل عائقا من حيث التكاليف المرتفعة ، لعله ابرز مثال عن ذلك ما يتم استهلاكه من أوراق وطابعات ضف إلى ذلك تعدد الموظفين القائمين على أداء خدمة واحدة نظرا لكثافة طالبيها مقابل بطئ أدائها، في حين أن الإدارة الرقمية تساهم بشكل واضح في تخفيض التكاليف ويظهر ذلك من خلال القيام بمختلف العمليات عن طريق الإعلام الآلي مما يوفر المستلزمات التقليدية من أوراق وحبر ويقلل من عدد الموظفين، كما أن التقليل من استخدام الورق يعالج مشكلة حفظ وتوثيق المعاملات (الأرشيف الرقمي محل الأرشيف الورقي).

-**تجسيد الشفافية والقضاء على الفساد الإداري:** إن الإدارة الرقمية تتميز في بعض الخدمات بإمكانية أدائها دون وجود أي علاقة مباشرة بين طالب الخدمة والموظف الذي يقع عليه أداء الخدمة، وبالتالي كل ما قل الاحتكاك بين الطرفين تقل إمكانية فرص الفساد بينهما، وبالتالي القضاء نسبيا على الفساد بمختلف إشكاله بما في ذلك الرشوة والمحسوبية[1] ، كما أن الخدمات الرقمية تتيح للجميع الولوج إلى مختلف المواقع الإلكترونية الرسمية للإدارات وبالتالي الإحاطة بكافة المعلومات والإجراءات المرتبطة بالخدمة المراد الحصول عليها[2]،

1- المبيضين صفوان، الحكومة الالكترونية، النماذج والتطبيقات والتجارب الدولية، دار اليازوري، عمان، 2011، ص32.

2- طارق شريف وآخرون، الحكومة الالكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004، ص ص 11،12.

مما يؤدي إلى توفر عنصر أساسي وبارز في المعاملات الإدارية ألا وهو عنصر الشفافية الإدارية.

-**بساطة واختصار الإجراءات الإدارية:** تساهم الإدارة الرقمية في تبسيط واختصار الإجراءات الإدارية المختلفة، وبالتالي القضاء على البيروقراطية تديريجيا، حيث أن الأداء الإلكتروني للخدمات الإدارية يمكن أن يقتصر على موظف واحد من خلال العودة لمختلف قواعد البيانات المعدة مسبقا والمعتمدة عليها[1]، في حين أن الإدارة التقليدية قد تتطلب في غالب الأحيان العودة للعديد من الموظفين لأداء خدمة واحدة نظرا لما في ذلك من تعقيد الإجراءات من **إستخراج** الوثائق والتوقيع عليها والتصديق أو حتى الرجوع إلى الموظفين الأسمى في الدرجة وفقا للسلطة السلمية أو الرئاسية.

ثالثا: متطلبات تجسيد الإدارة الرقمية

يتطلب تجسيد إدارة رقمية فعالة اندماج العديد من العناصر التي يتوجب توفرها، ولا يكون ذلك إلا من خلال وضوح الإرادة السياسية لأي دولة في التوجه لرقمنة المعاملات الإدارية بإعتبار ذلك أنه أصبح مسالة حديثة في ظل تطورات العصر في المجال التكنولوجي وضرورة مواكبة ذلك للتصدي لتدفق العولمة وانتشارها.

إن الإعتماد على الإدارة الرقمية يتطلب ضرورة توفير مجموعة من الوسائل المادية وتتمثل أساسا في الأجهزة التكنولوجية التي يعتمد عليها في مجال التسيير الإداري الرقمي، لا سيما أجهزة الإعلام الآلي وما يرتبط بها من برامج رقمية تتماشى مع متطلبات الخدمات الإدارية حيث يعتبر جهاز الإعلام الآلي (الكمبيوتر) وشبكة الأنترنت أبرز وسائل تجسيد

1- عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008،ص37.

الإدارة الرقمية ضف إلى ذلك شبكات معلوماتية أخرى متطورة متمثلة فيما يعرف بالأنترنت.

كما انه يعد من متطلبات الإدارة الرقمية ضرورة توفير بنية تحتية معلوماتية قادرة على تغطية ما تتطلبه الخدمة الإدارية من تقنيات رقمية، كضرورة التوسيع في شبكات المعلوماتية وذلك عبر الألياف البصرية وكذلك شبكات الاتصالات وكل ما يساهم في نقل المعلومات بين مختلف الإدارات بشكل آمن وفعال.

ضف إلى ذلك فإن الإدارة الرقمية تتطلب يد عاملة ذات كفاءة، إذ ينبغي تكثيف التكوين في المجال التقني وتشجيع التوجه للتخصصات الإلكترونية التي تخدم مشروع الإدارة الرقمية كما أن تجسيد كل هذا يتوقف على ضرورة ترسانة من النصوص القانونية التي تضفي المشروعية على مختلف المشاريع والتدابير التي تتخذ في سبيل عصرنة الإدارة[1].

الفرع الثاني:أهداف الإدارة الرقمية

تختلف أهداف التحول الرقمي باختلاف المنظمات والقطاعات التي تنشط فيها هذه المنظمات، فمن المنظور العام يجب أن تسعى رؤية راسمي السياسيات وخطط التحول إلى الحكومة الرقمية بتطوير وتمكين نماذج عمل جديدة في كافة القطاعات (العمل، التعليم ، الصحة والعدل...الخ).

ويجب أن تستهدف الخطط الرقمية توفير المزيد من الفرص للمواطنين للمشاركة في رسم السياسات وطرح خدمات بشكل جديد وبمعايير الجودة التي يتوقعها المواطنون والمجتمع، ويجب أن تهدف مشاريع الحكومة الرقمية لتحقيق الاستفادة القصوى في رفع

1- سعيد يقطين، من النص إلى النص مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي، المرجع السابق، ص32.

مستوى الأداء والإنتاجية والميزة التنافسية في الخدمات العامة،ومدى القدرة على الالتزام بمبادئ الشمول المالي والإتاحة والشفافية والمساءلة والاستمرارية[1].

وعليه يمكن إيجاز مجموعة من الأهداف الأساسية المنشود تحقيقها من وراء الرقمنة والتي يمكن تلخصيها فيما يلي:

1- **حماية المجموعات الأصلية والنادرة:** تمثل الرقمنة الوسيلة الفعالة لحفظ مجموعات مصادر المعلومات النادرة والتي لها قيمة مضافة ب**إعتبار**ها جزء من التراث الثقافي والحضاري أو تلك التي تكون في حالة مادية هشة لا تمكن للمستفدين من الاطلاع عليها، وبالتالي من النتائج المباشرة لعملية الرقمنة تقليص وإلغاء الاطلاع على المصادر الأصلية وذلك لإتاحة نسخة بديلة في شكل إلكتروني في متناول المستفدين[2].

2- **التشارك في المصادر والمجموعات:** تمثل إمكانية استخدام المصدر الرقمي من جانب عدة مستفدين في الوقت نفسه اتجاها ينبغي أن يؤخذ في ال**إعتبار** من أجل القضاء على مشكلة النسخ المحدودة من المجموعات التقليدية، والتي تحدد عدد المستفيدين الراغبين في الاطلاع على مصدر المعلومات في ضوء عدد النسخ المتاحة منه[3].

3- **الاطلاع على النصوص:** بالرغم من أن الاتصال الفيزيائي للمستفيد مع مصدر المعلومات التقليدي قد ينقطع مع الانتهاء من عملية الرقمنة، إلا أن هذه العملية يمكن أن ينتج عنها – في بعض الأحوال- قراءة أفضل من تلك المتاحة من خلال النص الأصلي، كما تتيح

1- عائشة بن احمد، انجازات الإدارة الالكترونية في المؤسسات العمومية،أبحاث الملتقى الوطني حول: جودة الخدمات في ظل التحول الرقمي والإدارة الالكترونية في المؤسسات الجزائرية رهانات وتحديات تقييم الواقع واستشراف الواقع، ص08.

2- احمد فرج احمد،الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها؟ دراسة في الإشكاليات ومعايير الاختيار، مجلة دراسات المعلومات، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، العدد 04،2009 ص12.

3- الرقمنة وحماية التراث الرقمي، مركز هردو لدعم التعبير الرقم، القاهرة، 2016، ص07

بعض الإمكانيات والخدمات التي من شانها تسهيل قراءة النص مثل إجراء تكبير وتصغير " الزوم" على النص، والإنتقال المباشر والسريع إلى أي جزئية من جزئيات النص من خلال الروابط الفائقة إلى جانب إمكانية محاكاة وسيط للاطلاع الرقمي ويمثله " الكتاب الإلكتروني" للكتاب التقليدي الورقي وذلك من ناحية أسلوب الإنتقال بين الصفحات ومستوى جودة وضوح النص إلى غير ذلك[1].

4- **زيادة قيمة النصوص:** يمكن أن تمثل الرقمنة فرصة الاستفادة القصوى من مصادر المعلومات القيمة أو النادرة، والتي يمكن أن تكون في بعض الأحوال غير منشورة على نطاق واسع، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال إعادة إتاحة هذه المصادر سواء في شكل أقراص مليزة أو أقراص مدمجة تفاعلية أو إتاحتها من خلال الشبكة الداخلية أو الشبكة العالمية وذلك في حال ما إذا كان الجمهور المستهدف يمثل قطاعا عريضا، ويعتمد أسلوب الإتاحة على السياسة العامة التي تتبعها مؤسسة المعلومات في هذا الشأن.

5- **إتاحة المصادر عبر منظومة شبكات المعلومات:** يمثل إتاحة وتبادل مصادر المعلومات عن بعد إحدى السمات الأساسية التي تتميز بها المجموعات الرقمية، فقد يكون في وسع المنظمة إمداد أي منظمة أخرى بنسخة إلكترونية من مصدر المعلومات عبر منظومة الشبكات ويجب أن تتم هذه العملية بشكل متبادل بين المنظمات حتى يتمكن المستفيد من الاطلاع والمقارنة في موقع واحد على كل مصادر المعلومات المتاحة في مؤسسات المعلومات[2].

1- أحمد فرج احمد، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها؟ دراسة في الإشكاليات ومعايير الاختيار، المرجع السابق.، ص13.

2- كلثوم عطاب، مكي الدراجي،رقمنة الشباك الالكتروني الموحد للوثائق البيومترية كآلية لتحين الخدمة العمومية في الجزائر: بلدية ورقلة نموذجا، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 13، العدد 02، 27 أكتوبر 2021،1255.

6- **ربط الهيئات والمؤسسات العمومية:** يندرج هذا الهدف ضمن منظور عصرنة الخدمات العمومية وتحسينها من خلال ضمان ربط موثوق وبسرعة تدفق عالية لجميع الهيئات العمومية الأمر الذي يساهم في تعزيز فعالية الإجراءات الإدارية والاتصال الداخلي والخارجي، وعرض الخدمات الرقمية مع سهولة ولوج المواطنين والمؤسسات إليها وبالتالي تعزيز الحكومة الرقمية.

7- **تعميم استخدام النطاق الوطني:** يرمي هذا الهدف إلى تشجيع وتعزيز إعتماد أسماء النطاق الوطني قصد رفع مرئية الهيئات الوطنية عبر الأنترنت، من هذا المنظور فإن هدف بلوغ نصف مليون اسم نطاق dz يعتبر دليلا على الالتزام المتزايد للبلاد بتطوير فضائها الرقمي الوطني مما يسمح بدعم تواجد الفاعلين المحليين على الأنترنت وتشجيع الهوية الرقمية الوطنية والمساهمة في ترسيخ السيادة الرقمية من خلال تعزيز التمثيل الوطني عبر الأنترنت.

8- **رقمنة التسيير الداخلي للقطاع العمومي:** يرمي هذا الهدف إلى رقمنة مجل إجراءات التسيير الإداري المرتبطة بمختلف هياكل القطاع العمومي.

9- **رقمنة الإجراءات الإدارية الموجهة للمواطنين والمؤسسات:** يرمي إلى رقمنة شاملة لجميع الإجراءات الإدارية من بدايتها إلى نهايتها، من خلال تحول رقمي كلي للإدارة العمومية حيث يوفر فرصة لتحسين العمليات وتقليص الآجال وخلق بيئة موثوقة وشفافة ومتاحة للمواطنين والمؤسسات.

10- **رفع جاذبية القطاع العمومي لاستقطاب الكفاءات الرقمية:** يرمي هذا الهدف إلى خلق بيئة ملائمة على مستوى القطاع العمومي وذلك من خلال تثمين جهود الكفاءات والمهنيين المكلفين بمشاريع الرقمنة القطاعية بهدف تحفيزهم على البقاء.

11- **تعزيز إنشاء الشركات الناشئة الناشطة في مجال الرقمنة:** وذلك بوضع قطاع الرقمنة في صلب إهتمام التنمية الاقتصادية ويستهدف مساهمة الصناعة الرقمية والاقتصاد الرقمي في الثروة الاقتصادية للبلاد من خلال إنشاء شعبة خاصة بالرقمنة.

12- **جعل الرقمنة وسيلة لتحقيق الثروة للاقتصاد الوطني:** وذلك بخلق اكبر عدد من الشركات التي تنشط في مجال الرقمنة من خلال ترقية المقاولاتية والابتكار في قطاع التكنولوجيات الرقمية وإنشاء المؤسسات المتخصصة في هذا المجال[1].

13- **ضمان بروز رواد في المجال الرقمي على الصعيد الدولي:** وذلك من خلال تشجيع على بروز 50 فاعلا وطنيا على الأقل ليصبحوا روادا في المجال الرقمي قادرين على دعم وتلبية المتطلبات المتنامية في التحول الرقمي.

14- **رفع ولوج متكافئ وشامل للتكنولوجيات والخدمات الرقمية:** وذلك بتعزيز استخدام واسع النطاق لتكنولوجيات الإعلام والاتصال من طرف الأفراد والمجتمع فهو يضمن إمكانية الولوج للغالبية العظمى من السكان وبالتالي تشجيع الشمول الرقمي.

المطلب الثاني: ظهور وتطور الإدارة الرقمية

ترتبط الإدارة الرقمية أو الإلكترونية بشكل أساسي ورئيسي بشبكة المعلومات المتمثلة في الأنترنت، وبالتالي فبروز وظهور هذه الصورة الحديثة من التسيير الإداري مرتبط بشكل رئيسي بظهور الأنترنت.

1- مريم بن مولود، الوزير، المحافظة السامية للرقمنة، الاستيراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر، نسخة، أوت 2024، ص18.

سنتناول في هذا المطلب بروز الإدارة الرقمية وتطورها على الصعيد العالمي في الفرع الأول، وعلى مستوى الجزائر في الفرع الثاني.

الفرع الأول: بروز الإدارة الرقمية وتطورها على الصعيد العالمي

أدى ظهور الأنترنت إلى بروز بيئة رقمية سعت العديد من الدول خلالها إلى تطوير أداءها الحكومي والإداري، وذلك من خلال ربط التسيير الإداري بالجانب الانترناتي ليظهر ما يعرف بالإدارة الرقمية أو الإلكترونية، حيث يعود ظهور رقمنة الإدارة إلى أوساط الثمانينات من القرن الماضي في بعض الدول الاسكندنافية كالدنمارك، السويد، النرويج وفنلندا، وسعت هذه الدول بربط القرى البعيدة بالحكومة المركزية وظهر مايعرف بالقرى الإلكترونية كما أطلق عليها مصطلح الأكواخ الإلكترونية[1].

وكانت التجربة الثانية للإدارة الرقمية عام 1989 تبنت المملكة المتحدة برنامج خاص برقمنة مدينة" مانشستر" وقد كان ذلك عن طريق التقنيات التكنولوجيا المتوفرة آنذلك[2].

وخلال سنة 1995 أطلقا الولايات المتحدة الأمريكية برنامجها الخاص في إطار تجسيد الحكومة الإلكترونية وذلك بولاية فلوريدا الأمريكية كما عمدت العديد من المنظمات الدولية على تشجيع رقمنة الإدارات والتسيير، على سبيل المثال مشروع "أوروبا الإلكترونية" والانطلاقة من مدينة لشبونة البرتغالية سنة 2000 في إطار مبادرة أطلقتها المفوضية الأوروبية[3].

أما بالنسبة لبروز الإدارة الرقمية على المستوى العربي فقد كانت دولة الإمارات المتحدة السباقة في مجال رقمنة الإدارة وتبني ما يعرف بالحكومة الإلكترونية وذلك خلال سنة

1- سوسن زهير المهتدي، تكنولوجيا الحكومة الالكترونية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص19.

2- خمايسة صدام، الحكومة الالكترونية: الطريق نحو الإصلاح الإداري، عالم المكتب الحديث، سنة 2003، ص10.

3- قنديلجي عامر إبراهيم، الحكومة الالكترونية، دار المسيرة، عمان، 2015، ص25.

2001 على مستوى إمارات دبي في إطار مشروع " مدينة دبي للأنترنت" وواكبت العديد من الدول العربية العصرنة بصفة تدريجية بما في ذلك الجزائر خصوصا سنة 2013 من خلال إطلاق مشروع الجزائر الإلكترونية.

الفرع الثاني: بروز الإدارة الرقمية وتطورها في الجزائر

ترتبط الإدارة الرقمية بشكل مباشر بشبكة الأنترنت، وبالتالي تجسيد الأولى يتوقف على تبني وتطوير الثانية وفي هذا السياق تم ربط الجزائر بالأنترنت لأول مرة عن طريق مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مارس سنة 1994 وذلك في إطار التعاون من منظمة اليونسكو بهدف إقامة ما يعرف بالشبكة الإفريقية للمعلومات، وتم ربط الجزائر بالمدينة الايطالية " بيزا" وكان التدفق ضعيف بنسبة 96 كيلوبايت/ثا، ثم تم رفعها إلى 256 كيلوبايت/ثا عام 1997 من خلال الارتباط بباريس عاصمة فرنسا عبر الالياف البصرية، وفي عام 1998 تم ربط الجزائر بواشنطن عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية ليصل تدفق الأنترنت إلى 1 ميغابيت/ثا، ثم 2 ميغابيت/ث في عام 1999 بعد أن تم الربط مع القمر الصناعي الأمريكي [1](MAA).

أما في سنة 2001 قامت وزارة البريد والمواصلات بإنشاء مؤسسة " Algérie télécom" بالشراكة مع شركات أجنبية[2] وأصبح تدفق الأنترنت يصل إلى 30 ميفابيت/ثا، كما أدى ذلك إلى انخفاض تكلفة الأنترنت وانتشاره بشكل واسع بين الأفراد مما أدى إلى تزايد عدد المستخدمين وفي نفس السياق ومنذ مطلع عام 2013 أصبحت الجزائر مرتبطة بشبكة الجيل الثالث للأنترنت، والجيل الرابع منذ سنة 2016 ونحو إطلاق خدمة الجيل

[1]– بختي إبراهيم " الانترنت في الجزاؤ" مجلة الباحث، العدد الأول، 2002، 31.

[2]– هذه الشركات هي شركة" لوسنت تكنولوجي" السويدية، واريكسون الأمريكية.

الخامس وهذا ما جعل الأنترنت منتشرة على كافة التراب الوطني وبأسعار معقولة وتدفق مقبول مقارنة بالسنوات الماضية مما عزز فرض تجسيد الإدارة الرقمية.

ارتبط التوجه التدريجي للجزائر نحو الإدارة الرقمية بصدور العديد من القوانين في هذا السياق، حيث أن تجسيد إدارة رقمية يتوقف على توفير قاعدة تشريعية وتنظيمية ملائمة وعليه سنعرض تطور المنظومة القانونية الجزائرية في القطاع الرقمي والإلكتروني:

- المرسوم التنفيذي رقم 98-257[1] الذي يضبط شروط وكيفيات ممارسة خدمات الأنترنت وسمح هذا المرسوم بإنهاء فترة احتكار الدولة لتوزيع الأنترنت وبالتالي بروز متعاملين جدد عموميين وخواص في هذا المجال.

- القانون رقم 2000-03[2] يحدد القواعد المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية حيث فصل هذا القانون بين المتعامل البريدي ومتعامل الاتصالات ليكون هذا الأخير مستقل وبالتالي تقديم خدمة أحسن مع إنشاء سلطة ضبط مستقلة لقطاع الاتصالات وقد ألغي هذا القانون في عام 2018 بصدور القانون رقم 04/18[3] الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية.

---

[1]- مرسوم تنفيذي رقم 257/98 المؤرخ في 25 أوت 1998 يتعلق بضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات " انترنت" واستغلالها، ج،ر،ج،د،ش عدد 63 صادرة في 26 اوت1998، معدل ومتمم بموجب المرسوم تنفيذي رقم 307/2000 مؤرخ في 14 أكتوبر 2000 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 257/98 .

2- قانون رقم 03/2000 المؤرخ في 05 أوت 2000، يحدد القواعد المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ج،ر،ج،ج،د،ش عدد 48 الصادرة بتاريخ 06اوت2000، ملغى.

3- مرسوم تنفيذي رقم 04/18 المؤرخ في 10 ماي 2018 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية ج، ر،ج،ج،د،ش عدد 27، صادرة بتاريخ13 ماي2018.

- المرسوم التنفيذي رقم 307/2000[1] الذي يحدد شروط تنظيم الأنترنت والاستفادة منها وحقوق والتزامات مقدمي الخدمة والإجراءات المتبعة للحصول على الرخصة وكل التدابير المتعلقة بها.

- الأمر رقم 11/03[2] المتعلق بالنقد والقرض حيث نصت المادة 69 منه على وسائل الدفع الإلكتروني.

- القانون رقم 05 /10[3] المعدل والمتمم للقانون المدني والذي جاء فيه بما يعرف بالإثبات الإلكتروني وجعله ضمن قواعد الإثبات في القانون المدني الجزائري كما جاء في هذا القانون في طياته بالتوقيع الإلكتروني.

- أما فيما يخص الجريمة الإلكترونية صدر القانون رقم 15/04[4] المعدل والمتمم لقانون العقوبات والذي ينص على الحماية الجزائية للأنظمة المعلوماتية من خلال تجريم كل أنواع

1- مرسوم تانفيذي رقم 307/2000 المؤرخ في 04 أكتوبر 2000 المعدل وللمرسوم التنفيذي رقم 257/98 المؤرخ في 25 اوت1998 الذي يضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات " انترنت" واستغلالها ج،ر،ج،ج،د،ش عدد 60 الصادرة بتاريخ 15اكتوبر2000.

2- مرسوم تنفيذي رقم 11/03 مؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض ج،ر،ج،ج،د،ش عدد 60 صادرة بتاريخ 15اكتوبر2000.

3- قانون 10/05 مؤرخ في 20جوان2005، المعدل والمتمم للأمر رقم 58/75 المؤرخ في 26 سبمتبر1975 والمتضمن القانون المدني،ج،ر،ج،ج،د،ش عدد 44، صادرة في 26جوان2005.

4- قانون 15/04 مؤرخ في 10 نوفمبر2004، يعدل ويتمم الأمر رقم 156/66 المؤرخ في 08 جوان1966والمتضمن قانون العقوبات،ج،ر،ج،ج،د،شعدد71، صادرة في10سبتمبر2004..

الاعتداءات التي تستهدف أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات كما صدر القانون رقم 04/09[1] والذي يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها.

- القانون رقم 05/18[2] المتعلق بالتجارة الإلكترونية وهذا القانون يعتبر قفزة نوعية للجزائر في هذا المجال.

من خلال ما تطرقنا إليه يمكن استخلاص أن ربط الجزائر بشبكة الأنترنت عالية التدفق والتطور التدريجي للقاعدة القانونية المنظمة للمجال الرقمي والتكنولوجي قد دفع بالدولة إلى تبني سياسة رقمنة الإدارة العمومية الجزائرية بشكل فعلي وفعلا قد تم الانطلاق في عملية الرقمنة في العديد من القطاعات، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- **قطاع العدالة:** يمكن **إستخراج** شهادات السوابق العدلية إلكترونيا وكذلك متابعة مختلف الملفات عبر المنصة الخاصة بذلك ضف إلى إمكانية سحب شهادة الجنسية من أي محكمة على التراب الوطني وغيرها من الخدمات الإلكترونية التي تخص هذا القطاع.

- **قطاع التعليم العالي:** أصبح التسجيل في التعليم العالي إلكترونيا مع بروز كذلك مكتبة افتراضية والعديد من خدمات التعليم العالي.

- **قطاع البريد:** الحوالات الإلكترونية، السحب الآلي للأموال، الحساب الجاري عن بعد، وغيرها من الخدمات.

- **قطاع التربية والتعليم، قطاع الضمان الاجتماعي، قطاع التكوين المهني.**

1- قانون رقم 04/09 مؤرخ في 05 اوت2009 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكونولجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، ج،ر،ج،ج،د،ش عدد47، صادرة في16اوت2009.

2- مرسوم 05/18 المؤرخ في 10ماي2018يتعلق بالتجارة الالكترونية،ج،ر،ج،ج،د،ش عدد28،صادر في 16ماي2018.

- **وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية:** لا سيما الإدارة المحلية من خلال مشروع البلدية الإلكترونية التي أدت بتقدم هذا القطاع من حيث الرقمنة في الجزائر[1] .

المبحث الثاني: آليات إرساء تطبيق الإدارة الرقمية

في الظل التطور التكنولوجي الذي شهده العالم ككل ومواكبة الجزائر لعصر المعلومات والتكنولوجيا الحديثة فإن إعتمادها يستدعي وجود أجهزة ووسائل إلكترونية جديدة مغايرة للوسائل المستعملة في ظل الإدارة التقليدية، ومنه فبعدما كانت الإدارة تقليدية أصبحت إدارة رقمية وحديثة تستوجب لقيامها التعرف على مختلف المتطلبات اللازمة والمتمثلة في الآليات الإدارية والبشرية (المطلب الأول) و الآليات الفنية والآمنية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الآليات الإدارية والبشرية

لقد اعتمدت الجزائر في إرساء الرقمنة على الإدارة العمومية على مختلف الآليات والمتطلبات التي تساهم في تفعيلها وتطبيقها على أرض الواقع ومن بين هذه الآليات نجد الآليات الإدارية التي سوف نقوم بدراستها في الفرع الأول والآليات البشرية في الفرع الثاني.

الفرع الأول: دور الآليات الإدارية في تطبيق الرقمنة على الإدارات العمومية

لتطبيق الإدارة الرقمية على أرض الواقع هناك جملة من المتطلبات الإدارية اللازم توافرها والمتمثلة في:

1-وضع إستراتيجيات وخطط التأسيس:

1- عائشة بن احمد، انجازات الإدارة الالكترونية في المؤسسات العمومية، المرجع السابق، ص12

يعد التخطيط أولى العمليات الإدارية حيث يتطلب وجود رؤية مستقبلية واضحة حول ما يسمى بمشروع الإدارة الرقمية[1]، هذا الأخير الذي يتطلب تحديد منطلقاته وأبعاده والأهداف المرجوة منه مع تحديد الأدوار التي يمكن أن يؤديها هذا المشروع بالنسبة للأفراد أو المنظمات أو المجتمع ككل.

2- القيادة والدعم الإداري: تعد القيادة الإدارية من أبرز العوامل التي من شأنها أن تساهم في تطبيق الإدارة الرقمية[2] وذلك لما لها من قدرة على توفير البيئة المناسبة للعمل، فوجود القيادات الواعية المتحمسة يؤدي إلى تطوير العلاقات بين المنظمات الإدارية المختلفة إضافة إلى إيجاد الحلول اللازمة لتحسين الخدمة الوظيفية.

3- متطلب الإصلاح الإداري: إن تطبيق الإدارة الرقمية يتوجب إحداث تغيير أو ما يسمى بالإصلاح على المستوى الإداري، وذلك عن طريق إحداث وظائف إدارية جديدة تتلائم مع هذا الأسلوب الإداري الحديث (خبير تامين المعلومات، مشغل البرامج الإلكترونية) والتخلي عن بعض الوظائف التقليدية.

4-التثقيف و التعليم و التوعية:حيث أن للثقافة دورا بارزا في نشر حتمية تطبيق الإدارة الرقمية في مختلف المستويات ب**إعتبار**ها مطلبا أساسيا للتحول نحو التكنولوجيا الجديدة، حيث يتطلب الأمر زيادة الوعي بضرورة تضافر الجهود وتعزيز الاستعداد النفسي إضافة إلى التعليم والتدريب من أجل مواجهة هذا التحول الجديد والتعامل مع التغيرات بشكل مناسب.

1- خمايسة صدام، الحكومة الالكترونية: الطريق نحو الإصلاح الإداري،المرجع السابق، ص14

2- سوسن زهير المهتدي، تكنولوجيا الحكومة الالكترونية،المرجع السابقّ،ص23.

5-وضع الأطر التشريعية وتحديثها وفق المستجدات: إن القوانين الإدارية نشأت في بيئة تقليدية كانت مبنية على أساس الإنتقال واللقاء المباشر بين العامل وطالب الخدمة، وعليه فالتحول إلى تطبيق الإدارة الرقمية يتطلب سن قوانين جديدة تتماشى وهذا الأسلوب الإداري حيث يشمل إصدار تشريعات تتعلق بالسرية والخصوصية للبيانات المتداولة على الشبكات والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية.

15- تهيئة المنظمة للانتقال من نموذج الأعمال التقليدية إلى نموذج الأعمال الرقمية:

إن نجاح عمل الإدارة الرقمية في توفير متطلبات العمل الإلكتروني يتوقف على صياغة وتطبيق مفاهيم جديدة ووسائل مبتكرة تساهم جميعها في تهيئة المنظمة والعاملين فيها للانتقال إلى نموذج الأعمال الرقمية، أو كحد أدنى إلى إضافة قنوات جديدة لتوزيع الخدمات والتسهيلات الإلكترونية عبر شبكة الأنترنت وأنماط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أن تسيير المنظمة إلكترونيا لا يمكن أن يتحقق من دون تغيير جوهري يتضمن أربعة مداخل متكاملة هي[1]:

- تطوير وتطبيق استيراتيجية الأعمال الإلكترونية.
- تنمية الموارد الإلكترونية.
- ابتكار الثقافة الإلكترونية.
- استقطاب ورعاية صناع المعرفة.

1- ياسين غالب سعد، الإدارة الالكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية، الإدارة العامة للنشر والتوزيع، السعودية، 2005،ص22.

7-الهيكل التنظيمي

يتطلب تطبيق الإدارة الرقمية إحداث تغيير على مستوى الهياكل التنظيمية التقليدية[1]، التي كانت في الغالب تأخذ الشكل الهرمي الملائم لطبيعة الأعمال الصناعية، وعليه يتطلب الأمر التحول إلى هياكل تنظيمية أكثر مرونة كالمصفوفات والشبكات والخلايا الحية المرتبطة بتسجيل الاتصالات، إضافة إلى ذلك يجب استحداث إدارات جديدة ودمج إدارات أخرى مع بعضها البعض وإعادة الإجراءات والعمليات الداخلية بما يكفل توفير الظروف الملائمة لتطبيق إدارة رقمية تتميز بالكفاءة والفاعلية وسرعة الإنجاز وعليه تجدر الإشارة إلى أن هذا التحول أو التغير يجب أن يكون تدريجيا وعبر مراحل متعددة.

وعليه فمن خلال ما سبق يمكن القول أن التحول إلى الإدارة الرقمية يتطلب إحداث جملة من التغييرات على مستوى الإدارة بإعتبارها المحرك الأساسي لعمل المنظمة، وعليه فالهياكل التنظيمية والوظائف الإدارية وحتى القوانين والتشريعات مرتبطة إرتباط وثيق بالتغيرات التي تحدث في البيئة الخارجية، لما لهذه الأخيرة من تأثير على المنظمة ككل بما في ذلك الجانب الإداري المر الذي يتطلب الإعداد لهذا التغيير من قبل القيادة الإدارية التي يجب أن تتعامل بكفاءة وفعالية مع تكنولوجيا المعلومات والسعي دوما إلى التشجيع على التعلم لان الإدارة الرقمية تستلزم تطويرا واضحا ومعرفة متجددة إضافة إلى غرس الوعي بضرورة التكيف مع هذه المستجدات[2].

1- خديجة قمار، الرقمنة الإدارية في الجزائر بين حتمية الانتقال ومعوقات التطبيق، مجلة المفكر، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، المجلد رقم 18، العدد،01، 2023،ص139-152.

2- خديجة قمار، الرقمنة في الجزائر بين حتمية الانتقال ومعوقات التطبيق، المرجع السابق، ص146.

الفرع الثاني:دور الآليات البشرية في تطبيق الرقمنة على الإدارات

يعتبر العنصر البشري من أهم الموارد التي يمكن استثمارها لتحقيق نجاح أي مشروع حيث له أهمية بالغة في تطبيق الإدارة الرقمية، فهو المنشئ والمطور لها فهي تبدأ من العنصر البشري واليه تنتهي، وتتمثل البنية التحتية للأعمال الرقمية والإلكترونية في الملكيات العلمية والفنية والمهارات المؤهلة لتقديم الخدمات المرتبطة بالأعمال الإلكترونية سواء تلك المرتبطة بالبنية التحتية الأصلية (تأسيسات، توصيلات، تشبيك تصليحات، تكويرات لاحقة) أو البنية التحتية الناعمة (تقديم الخدمات، استشارات، نماذج أعمال جديدة برمجية، تطبيق...)[1].

وعليه فإن تطبيق الإدارة الرقمية يتطلب تغيرات جذرية في نوعية العناصر البشرية الملائمة لها،هذا يعني ضرورة إعادة النظر في نظم التعليم والتدريب لمواكبة متطلبات التحول الجديد بما في ذلك الخطط والبرامج والأساليب والمصادر التعليمية والتدريبية على كافة المستويات[2].

إن برامج الإدارة الرقمية هي برامج جديدة على الموظف وتحتاج إلى خبرات ومهارات غير متوفرة في الأجهزة الإدارية، والتحول إلى نظام الإدارة الإلكترونية بغير تركيبة العمل داخل الجهاز الإداري حيث يظهر ويتزايد دور محترفي استخدام الكمبيوتر والأنترنت ويتراجع دور الموظف التقليدي كما تظهر وظائف جديدة ربما لم تكن معروفة

1- عبود نجم عبود، الإدارة الالكترونية، الاستيراتيجية الوظائف والمشكلات، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004. ص54.

2-عادل حرحوش المقرجي وآخرون، الإدارة الالكترونية مرتكزات فكرية ومتطلبات تأسيس عملية المنظمة العربية للتمنية الإدارية، القاهرة، 2007،ص51.ص207.

قبلا داخل بعض الأجهزة وبالتالي فإن مكون التنمية البشرية وكفاءة العنصر البشري تلعب دورا حاسما في نجاح البرامج.

وعليه يمكننا تحديد جملة من المتطلبات البشرية[1] المتمثلة كالأتي:

- تحديد ال**إحتياجات** الحالية والمستقبلية من الأفراد المؤهلين في نظم المعلومات والبرمجيات والعمل على الأنترنت.
- استقطاب أفضل الخرجين المؤهلين في مجالات نظم المعلومات والبرمجيات.
- إيجاد نظم فعالة للمحافظة على الإداريين وتطويرهم وتحفيزهم.
- التمكين الإداري للأفراد من أجل إتاحة الفرصة أمامهم للتعامل السريع مع المتغيرات في البيئة التكنولوجية.

وفي خلاصة القول نستنتج أن ما تم عرضه من مؤشرات يلخص أهمية المتطلبات البشرية والتي يجب أن تتوفر حتى يمكن تطبيق الإدارة الرقمية مع الإشارة إلى أن متطلب تدريب وتعليم المورد البشري يبقى أساس نجاح هذا الأسلوب الإداري.

المطلب الثاني: الآليات التقنية والآمنية

بالإضافة إلى ما تم التطرق إليه من متطلبات إدارية وبشرية فإن الإدارة العمومية في إرسائها للرقمنة اعتمدت على آليات تقنية وآمنية تساعد هي الأخرى في تطبيق الرقمنة[2] وكيفية استخدامها وعليه سنتناول في الفرع الأول الآليات التقنية ودورها في تطبيق الرقمنة على الإدارات أما في الفرع الثاني ستكون الدراسة على الآليات الآمنية ودورها في تطبيق الرقمنة على الإدارات.

1- غنيم احمد محمد، مداخل إدارية معاصرة لتحديث المنظمات، المكتبة العصرية، مصر، 2004، ص347.

2- عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علم الإدارة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016،ص73-74.

الفرع الأول: الآليات التقنية ودورها في تطبيق الرقمنة على الإدارات

تعتبر الأجهزة والتقنيات الركيزة الأساسية اللازمة لإنجاح مشروع الإدارة الرقمية حيث يتم من خلالها تمثيل المعلومات ونقلها إلكترونيا مع ضمان سريتها ودقتها إضافة إلى تنفيذ المعاملات والخدمات عن بعد باستخدام الشبكات الإلكترونية[1].

كما أن توفير البنية التحتية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير الأجهزة والمعدات والبرامج وأساليب ومصادر المعرفة الملائمة وإتاحتها للاستخدام على أوسع نطاق ممكن من متطلبات تطبيق الإدارة الرقمية والبنية التحتية التقنية تنقسم إلى:

- **البنية التحتية الصلبة للأعمال الإلكترونية:** تتمثل في كل التاسيسات والتوصيلات سواء كانت سلكية (أرضية) أو لاسلكية إضافة إلى أجهزة الحاسوب والشبكات المعلوماتية الضرورية للممارسة الأعمال الإلكترونية وتبادل الأفكار إلكترونيا.

- **البنية التحتية الناعمة للأعمال الإلكترونية:** تتمثل في مجموعة الخدمات والمعلومات والخبرات وبرمجيات النظم التشغيلية للشبكات وبرمجيات التطبيقات التي يتم **إنجاز** وظائف الأعمال الإلكترونية من خلالها، وهذه تتكون من مواقع الويب قواعد البيانات الإلكترونية، خدمات الشبكات، الخدمة الذاتية للزبون، خدمات التجارة الإلكترونية على الويب، الشبكة الداخلية والشبكة الخارجية لسلسة القيمة الخارجية[2] .

1- حسين محمد الحسن، الإدارة الالكترونية " مفاهيم الخصائص المتطلبات"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص41.

2- عبود نجم عبود، الإدارة الالكترونية، الاستيراتيجية الوظائف والمشكلات.، المرجع السابق، ص54.

بالإضافة إلى ما سبق يمكن أيضا ذكر بعض المكونات المادية للبنية التحتية للإدارة الإلكترونية في النقاط التالية:

-**تقنيات الاتصالات:** حيث تعتبر العصب المحرك للقيام بالعمل الإلكتروني وذلك من خلال دورها المتمثل في نقل المعلومات عبر المواقع المختلفة، وتتكون من عنصرين رئيسيين هما:

- **قنوات الاتصال:** تمثل الوسيط الناقل للمعلومات من موقع إلى آخر، سواء عبر القنوات السلكية، والمتمثلة في الأسلاك النحاسية أو خطوط الألياف البصرية التي تنقل المعلومات بسرعة عالية أو عبر القنوات اللاسلكية والتي منها الأرضية (المايكرويف) أو بالقنوات الفضائية التي تعمل من خلال أقمار الاتصال والتي تعرف بالأقمار الصناعية.
- **محطات الاتصال أو إعادة الإرسال أو التحكم:** وتمثل العنصر المتحكم بنقل المعلومات وتتكون من مكونات إلكترونية مختلفة قد توجد كليا أو جزئيا في المحطات المختلفة تبعا لوظائف المحطة ومن هذه المكونات: أجهزة تختص بالإرسال والاستقبال وهناك أيضا أجهزة المضاعفة والتوجيه التي تعمل على تجميع المعلومات من مصادر مختلفة وإرسالها عبر قناة واحدة، إضافة لتوجيه المعلومات عبر أفضل الطرق بين المرسل والمستقبل، وهناك كذلك مكونات إلكترونية تكفل التكامل بين شبكات الاتصال بالربط بينها إلكترونيا وبالتالي تحقيق الجودة في استخدام تقنيات الحاسب الآلي وتتمثل في النقاط التالية[1]:

❖ **المكونات المنطقية:** تتمثل في برامج التشغيل والتطبيقات.

❖ **مستلزمات البنية التحتية لأعمال الحاسب الآلي داخل بنية المنظمة:** تتمثل في التوصيلات السلكية، الطاولات الخاصة بالحواسيب، المواقع المكانية والأجهزة المساندة.

1- عبد اللطيف باري ، عبد الكريم عاشور، الحكومة الالكترونية بين فرص النجاح ومعوقات التطبيق، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013،ص178.

❖ **شبكات الحاسب الآلي:** والتي يقصد بها توصيل مجموعة من الحواسيب بواسطة أسلاك سواء كان ذلك مباشر أو غير مباشر (خطوط الهواتف السلكية) أو عن طريق الأقمار الصناعية بهدف الحصول على المعلومات والبيانات وتبادلها فيما بين هذه الحواسيب وهذه الشبكات أنواع:

-**شبكة الأنترنت:** هي الشبكة العنكبوتية أو شبكة اتصالات عالمية تسمح بتبادل المعلومات بين شبكات اصغر تتصل من خلالها الحواسيب حول العالم، تعمل وفق أنظمة محددة ويعرف بالبروتوكول الموحد وهو بروتوكول أنترنت.

-**شبكة الانترنات:**وهي الشبكة الداخلية للمنظمة التي تسمح للموظفين والمنتسبين لهذه المنظمة بالحصول على البيانات والمعلومات وتبادلها داخل المنظمة، مع فتح قنوات اتصال جديدة بين الموظفين والفرق بينها وبين الأنترنت أن هذه الأخيرة مفتوحة لأي شخص في العالم، بينما الأولى خاصة فقط بمنتسبي المنظمة، وتحمي بما يمسى بالجدار الناري من الغرباء.

-**شبكة الاكسترنات:** هي شبكة انترنات خاصة يسمح لبعض المستفيدين المحددين سلفا بالدخول عبر شبكة الأنترنت إلى الانترنات ولكن بصلاحيات وقيود محددة، وبذلك تكون تطوير الشبكة الانترنات تلبية متطلبات أنشطة المنظمات على اختلاف أنواعها وخاصة في المجالات التجارية[1].

الفرع الثاني: الآليات الآمنية ودورها في تطبيق الرقمنة على الإدارات

1- العوالمة نائل عبد الحافظ، الحكومة الالكترونية ومستقبل الادارة العامة، دراسة استطلاعية للقطاع العام في دولة قطر، مجلة الدراسات، المجلد 29، العدد 02، 2003،ص263

بالرغم من التقدم التكنولوجي والمعرفي الذي تم التوصل إليه إلا إن التحدي الكبير يكمن في المحافظة على سرية المعلومات وتخزينها إلكترونيا وإتاحتها للجميع بشكل متساوي ومن بين الإجراءات التي تستلزمها الإدارة الإلكترونية لتحقيق هذا المطلب ما يلي[1]:

-وضع سياسات آمنية لتقنيات المعلومات بما فيها خدمة الأنترنت.

-وضع القوانين واللوائح التنظيمية والعقوبات الآمنية التي تحد من السطو الإلكتروني وانتهاكات خصوصية المعلومات في الإدارة الرقمية.

-تطوير أدوات تشفير البرمجيات الحديثة للمحافظة على الخصوصية، وخاصة في البرمجيات المتعلقة بخدمات الأنترنت[2] لتمكين المستخدم من المحافظة على سرية شخصيته وتعاملاته عبر الشبكة.

بالإضافة إلى ما سبق هناك أيضا متطلبات لحماية آمن و نظم المعلومات نذكر منها:

-وضع سياسة حماية عامة لآمن نظم المعلومات المحاسبية تحدد حسب طبيعة عمل وتطبيقات المنشاة.

-يجب على الإدارة العليا في المنشاة دعم آمن المعلومات لديها.

-يجب أن توكل مسؤولية آمن المعلومات في المؤسسة للأشخاص المحددين.

-تحديد الحماية اللازمة لنظم التشغيل والشبكات الحاسوبية.

-**الإحتفاظ** بنسخ احتياطية لنظم المعلومات بشكل آمن.

-تشفير المعلومات التي يتم حفظها وتخزينها ونقلها على مختلف الوسائط.

1- الرفاعي سحر القدوري، الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 07، 2010، الجزائر، ص308.

2- العوالمة نائل عبد الحافظ، الحكومة الالكترونية ومستقبل الادارة العامة، المرجع السابق،ص264.

خلاصة

تناولنا في هذا الفصل الإطار المفاهيمي لرقمنة الإدارة العمومية في الجزائر حيث تطرقنا أولا إلى تعريف الرقمنة التي تعد عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي وذلك لأجل معالجتها بواسطة الحاسب الإكتروني وبيان فوائدها الاقتصادية والإدارية، ثم إلى تعريف الإدارة الرقمية التي تعتبر بمثابة إستيراتيجية إدارية تتماشى مع عصر المعلومات، حيث تعمل على تحقيق خدمات نوعية للمواطنين والمؤسسات ولزبائنها بصورة مثلى وأفضل من الإدارة التقليدية، لا سيما مميزاتها المتمثلة في سرعة الأداء و والإتقان وغيرها ، وتجدر الإشارة أيضا إلى متطلبات الإدارة الرقمية التي تستدعي ضرورة توفير مجموعة من الوسائل المادية وتتمثل أساسا في الأجهزة التكنولوجية التي يعتمد عليها في مجال التسيير الإداري الرقمي، لا سيما أجهزة الإعلام الآلي وما يرتبط بها من برامج رقمية تتماشى مع متطلبات الخدمات الإدارية حيث يعتبر جهاز الإعلام الآلي وشبكة الأنترنت أبرز وسائل تجسيد الإدارة الرقمية، ضف إلى ذلك شبكات معلوماتية أخرى متطورة متمثلة فيما يعرف بالأنترنت بالإضافة إلى البنية التحتية والآليات البشرية المتخصصة وتهدف الإدارة الرقمية أساسا إلى حماية المجموعات الأصلية والنادرة مع التشارك في المصادر والمجموعات للاطلاع على النصوص وغيرها من الأهداف.

وتطرقنا في المبحث الثاني إلى آليات إرساء تطبيق الإدارة الرقمية المتمثلة في الآليات الإدارية التي كان لها الدور في وضع إستراتيجيات وخطط التأسيس و القيادة والدعم الإداري

وأيضا متطلب الإصلاح الإداري بوضع الأطر التشـــريعية وتحـــديثها وفـــق المســـتجدات، والآليات البشرية المتمثلة في العنصر البشري الذي يعتبر من أهـــم المـــوارد التـــي يمكـــن إستثمارها لتحقيق نجاح أي مشروع حيث له أهمية بالغـــة فـــي تطبيـــق الإدارة الرقميـــة، بالإضافة إلى ما تم التطرق إليه من متطلبات إدارية وبشـــرية فـــإن الإدارة العموميـــة فـــي إرسائها للرقمنة اعتمدت على آليات تقنية وآمنية تساعد هي الأخرى فـــي تطبيـــق الرقمنـــة وكيفية استخدامها.

الفصل الثاني

تمهيد

إن إسناد مهمة تطوير الإدارات العمومية والجماعات المحلية عن طريق تفعيل الرقمنة يعد أمرا ضروريا يقتضي مرافقتها بجملة من الآليات بدءا بالتأطير القانوني والتنظيمي خاصة فيما يتعلق بتحسين الخدمة العمومية وتحقيق التنمية أين يتقاطع دورها مع باقي القطاعات، فقد شهدت الجزائر تحولا كبيرا في المجال الإداري من الإدارة التقليدية إلى الرقمنة ورصد إمكانيات تطبيقها ميدانيا من خلال مجموعة من المشاريع لرقمنة الإدارة العمومية بما فيها الإدارة المحلية والتي تجسدت في الحالة المدنية وبطاقة ترقيم السيارات وجوازات السفر وبطاقات التعريف البيومترية ومؤخرا تمت رقمنة مكتب الإنتخابات إلا أن العملية مازالت لم تستوفي جميع جوانبها بعد، وفي المقابل نجد مشروع الرقمنة قد نجح إلى حد بعيد في مكاتب مصالح التنظيم من خلال مجموعة من الوثائق المقدمة، وهذا المشروع من شانه ان يعود بالفائدة على الحكومة ويحسن الخدمات المقدمة للمواطنين، على حد سواء عن طريق عصرنة الإدارة بتطبيق تكنولوجيات المعلومات وتقريب الإدارة من المواطن والابتعاد عن البيروقراطية، لكن **إنجاز** هذا لا ينفي وجود مجموعة من العوائق والنقائص التي يجب تجاوزها من طرف المنظومة الإدارية خصوصا في الشق البشري والتقني لتوفير البنية الشاملة لتحقيق عملية الرقمنة.

وعليه قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين حيث خصصنا الأول لدراسة **إنجاز**ات الإدارة المحلية في مجال رقمنة الخدمة العمومية والذي تضمن مطلبين تناولنا فيهما قطاع وزارة الداخلية والجماعات المحلية و دور الإدارة الرقمية في مختلف القطاعات الأخرى ، أما المبحث الثاني تناولنا فيه تأثير الرقمنة على الإدارات العمومية في الجزائر وقسمناه هو الأخر إلى

الرقمنة كأداة لتحسين أداء الخدمة العمومية و المعوقات التي تواجهها الإدارة الجزائرية في مجال رقمنة الخدمة العمومية.

المبحث الأول: إنجازات الإدارة المحلية في مجال رقمنة الخدمة العمومية

تجدر الإشارة إلى أن إعتماد نظام الإدارة الإلكترونية لا يعد اختيارا إنتهجته الإدارة العمومية، وإنما هو ضرورة حتمية أفرزتها وفرضها التطور الرهيب لوسائل التكنولوجيا الحديثة ونتيجة للثورة المعلوماتية وإستعمالها من أنترنت وحاسوب ووسائط ودعامات إلكترونية وبرمجيات وتقنيات رقمية مسايرة لتوجهات عالمية بضرورة انتهاج الإدارة الإلكترونية التي ظهرت كثمرة من ثمار التطور في الوسائل التقنية المختلفة من أجل الاستفادة من تقنيات المعلومات الإدارية وتطبيقاتها في المرافق العمومية، لا سيما مرفق الجماعات المحلية ضمانا لتسهيل وتحسين الخدمة العمومية وتقريب الإدارة من المواطن، مما يؤدي إلى رفع كفاءة الإجراءات من أجل تحسين الخدمة العمومية بتوفير الوقت والتكلفة مما يساعد على تحقيق التنمية المحلية على مستوى الجماعات الإقليمية[1].

وعليه سنتناول في هذا المبحث مطلبين إثنين الأول خصصناه لدراسة رقمنة قطاع وزارة الداخلية والجماعات المحلية أما المطلب الثاني فيتناول دور الرقمنة في تطبيقها على مختلف القطاعات الأخرى

1- عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2008،ص35

المطلب الأول: قطاع وزارة الداخلية والجماعات المحلية

قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية تنفيذ مخطط عمل الحكومة الهادف إلى تحسين المرافق العمومية وجعلها تتميز بالفعالية والشفافية بتجسيد عدة مشاريع هامة وذلك لعصرنة المرفق العام بإستعمال وسائل التكنولوجية الحديثة.

إن البلدية الإلكترونية كمشروع فرضت نفسها عمليا كضرورة حتمية كان الأساس منها هو الإصلاح الإداري الذي عرفت به الجماعات الإقليمية، لا سيما ما تعلق منه بسوء تقديم الخدمة العمومية على مستوى بعض البلديات، فكان مشروع البلدية الإلكترونية[1] كبديل للبلدية التقليدية من حيث ضمان حسن سير المرافق العمومية على مستواها، وهذا المشروع أثبت نجاعته من خلال تحقيق تقدم في مجال التحول الإلكتروني والإنتقال من الصور التقليدية في تقديم الخدمات باستحداث خدمات إلكترونية، وذلك من خلال توثيق جهود العاملين من خلال الرقم السري لكل موظف ضمانا للسرية التامة للبيانات وكذا تحفيزهم على المبادرة أكثر وزرع روح الإبداع فيهم.

1- طاهر شليحي، ربيعة قرينعي، الادارة الالكترونية ومدى مساهمتها في تحسين الخدمة العمومية بالبلديات، عرض مشروع البلدية الالكترونية في الجزائر، مجلة افاق علوم الادارة والاقتصاد، جامعة محمد بوشياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، المجلد 03، العدد 02، ص182.

وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى رقمنة الحالة المدنية وجواز السفر وبطاقة التعريف البيومترية على مستوى مصالح البلدية في الفرع الأول وإلى تطوير ورقمنة المصالح الأخرى في البلدية في الفرع الثاني.

الفرع الأول: رقمنة الحالة المدنية وجواز السفر وبطاقة التعريف البيومترية على مستوى مصالح البلدية

أولا/ رقمنة مصلحة الحالة المدنية

إن تحميل مسؤولية المهام الموكلة للموظفين لما يتعلق بحياة الأفراد الشخصية من الخدمات ما تم تطويره فقط كمصلحة الحالة المدنية التي شكلت وثائق الحالة المدنية[1] محور إهتمام وزارة الداخلية والجماعات المحلية على إعتبار أن قسم الحالة المدنية أكثر تداولا من طرف المواطنين يشهد يوميا الكثير من المعاملات الأمر الذي استدعى تطويره أليا باستحداث السجل الوطني الآلي ضمانا لخدمة إلكترونية أسرع وذات جودة جيدة[2]، من خلال تحويل بعض الخدمات التي كانت تختص الدوائر الإدارية بضمانها وكذا تحويلها أيضا من الخدمة التقليدية إلى الخدمة الإلكترونية.

1- سمية بهلول، دور الإدارة الالكترونية في تفعيل أداء الجامعات الإقليمية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم القانونية، تخصص إدارة محلية، جامعة باتنة 01، حاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، سنة 2018/2017، ص ج من المقدمة.

2- سمية بهلول، دور الادارة الالكترونية في تفعيل اداء الجامعات الاقليمية في الجزائر، المرجع السابق، ص250.

يهدف مشروع عصرنة الجماعات الإقليمية أساسا إلى أداء مميز يساير تطلعات المواطنين طالبي الخدمة العمومية لا سيما تحسين وتطوير مرفق الحالة المدنية وتسهيل إستخراج الوثائق الحالة المدنية التي تشكل أساس المرفق العمومي للبلدية، حيث تعد الحالة المدنية أحد المحاور الأساسية ضمن مشروع البلدية الإلكترونية الذي كان دافعا أساسيا في تعديل قانون الحالة المدنية 20/70 بموجب القانون 08/14 الذي تم فيه تكريس السجل الآلي الإلكتروني من خلال ربط البلديات في الجزائر بمختلف المؤسسات العمومية، إلى جانب إطلاق و إستحداث المكتب الآلي البيومتري لإستصدار جواز السفر وبطاقة التعريف البيومترية وإصدار سحب شهادة ميلاد مرقمنة ومؤمنة (شهادة ميلاد 13، ورقم 12، وشهادة 12 أس)، تحقق كل ذلك جراء إعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تمكن المواطن من الولوج إلى الأرضية الرقمية المتخصصة للتكفل بإحتياجاته من خدمات الحالة المدنية بأقل جهد واختصارا للوقت[1].

حيث تم تقليص عدد وثائق الحالة المدنية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 75/14 الذي يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية مع تمديد صلاحية بعض الوثائق، والإعفاء الكلي من تقديم بعض الوثائق المسجلة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية[2]، كما مست إجراءات التخفيف أيضا تمديد صلاحية بعض الوثائق الحالة المدنية على سبيل المثال أصبحت مدة صلاحية شهادة الميلاد تقدر ب10 سنوات ما لم تتغير الحالة المدنية للشخص بالوفاة وهو ما

1- طاهر شليحي، ربيعة قرينعي، الادارة الالكترونية ومدى مساهمتها في تحسين الخدمة العمومية بالبلديات، المرجع السابق، ص184.

2- محمد توفيق ماضي، تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في المنظمات الخدماتية في مجال الصحة والتعليم، نهضة العربية للتمنية الإدارية، القهرة، ص192.

جاء في نص المادة 63 فقرة 02 من قانون الحالة المدنية رقم 08/14، كما تـــدارك الأمـــر بالنسبة لشهادة الوفاة وجعلها غير منتهية الصلاحية لعدم تغير حالة المتوفي من خلال أحكام المادة 04 من نفس القانون.

نجد أن المبادرة الكبرى في إنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية بإصدار مـــن وزير الداخلية والجماعات المحلية تعليمة وزارية رقم 2014/1435 تتضمن الشـــروع فـــي العمل بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية[1]، وحدد 15 فيفري 2014 تاريخ الشـــروع فـــي إستخراج شهادات الميلاد بالإعتماد فقط على السجل الآلي، ليأتي بعدها تعديل قانون الحالـــة المدنية 20/70 بالقانون 08/14 وينص صراحة في ستة (06) مواد كاملة على هذا السجل ضمن القسم الرابع، السجل الوطني الآلي للحالة المدنية من المواد من 25 مكرر إلى المـــادة 25 مكرر 5، حيث جاء في نص المادة 25 مكرر منـــه :" يحـــدث لـــدى وزارة الداخليـــة والجماعات المحلية، سجل وطني آلي للحالة المدنية يرتبط بالبلديات وملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية كما يربط هذا السجل بالمؤسسات العمومية الأخرى لا سيما المصالح المركزية لوزارة العدل".

كما تضيف المادة 25 مكرر 1 أن السجل الوطني الآلي يتضمن بواســـطة وســـيلة رقمية كافة عقود الحالة المدنية، عقد الميلاد، عقد الزواج، عقـــد الوفـــاة وكـــذا التعـــديلات والاغفالات والتصحيحات التي يتم تدوينها طبقا لأحكام هذا الأمر، مع الإشارة إلى أن وثيقـــة الحالة المدنية[2] [1]المرسلة عبر التطبيقية الآلية، بشهادة ميلاد أو وفاة لها نفس شروط الصـــحة

1- طاهر شليحي، ربيعة قرينعي، الإدارة الالكترونية ومدى مساهمتها في تحسين الخدمة العمومية بالبلديات، المرجع السابق، ص185.

2- سمية بهلول، دور الإدارة الالكترونية في تفعيل أداء الجامعات الإقليمية في الجزائر، المرجع السابق، 254.

التي تتمتع بها الوثيقة الأصلية متى أعدت وفق الشروط المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

وتجدر الإشارة إلى أن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية يمثل إنجازا ذو نقلة نوعية في الخدمات التي تقدمها مصلحة الحالة المدنيةّ، التي تعد مصدرا ثريا و التي تحتل مكانة مرموقة في المنظومة الوطنية للمعلومات للبيانات وتشكل إحصائياتها مرجعا أساسيا للدولة ومؤسساتها الحكومية وغير الحكومية[2]، الأمر الذي أدى إلى القضاء على معاناة المواطنين في التنقل إلى بلديات ميلادهم الأصلية[3] من أجل إستخراج وثائقهم خاصة فيما تعلق منه بشهادة الميلاد رقم 12 وبهدف تمكين المواطن من الحصول على وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية دون التقيد ببلدية الإقامة أو الميلاد.

لقد تم ضبط السجل الإلكتروني الآلي برقمنة الوثائق الورقية المتعلقة بها ورقمنة سجلات الحالة المدنية عن طريق استخدام آلية الماسح الضوئي وربطها بالسجل الوطني الآلي، التي بموجبها تم التحول من النظام الورقي إلى النظام الرقمي أي توفير أرضية إلكترونية للمعطيات كأداة ربط بين مختلف المؤسسات مع الإحتفاظ بالنسخ الورقية بهذه السجلات ضمن أرشيف البلدية حتى يتسنى العودة إليها في حالة دعت الضرورة إلى ذلك، وفي حالة اكتشاف أخطاء في وثائق الحالة المدنية المستخرجة بصفة إلكترونية أو في حالة تسجيل البيانات الهامشية على هامش عقود الحالة المدنية.

2- لعمارة محمد، الديوان الوطني للإحصائيات، الجماعات المحلية، أكتوبر، سنة 2015، ص121.

3- محمد حمودي ومناصر شهرزاد،الإصلاحات التنظيمية للبلدية لمواكبة الإدارة الالكترونية، م، جامعة غرداية، الجزائر،.سنة 2018،ص45.

لقد أصدرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية إعلانا تعلم من خلاله أن السجل الوطني للحالة المدنية الأوتوماتيكي سيوضع حيز الخدمة الفعلية على مستوى جميع بلديات التراب الوطني وذلك **إبتداء** من تاريخ السبت 15 فيفيري 2014، بإصدار تعليمة لجميع ضباط الحالة المدنية على مستوى جميع البلديات والملاحق الإدارية المتواجدة على مستوى التراب الوطني بإعداد وتسليم شهادات الميلاد بالإعتماد على السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، حيث تم إرساء البلدية الإلكترونية وأوضحت الوزارة في بيان لها أصدرته انه يمكن إبتداءا من هذا التاريخ لكل مواطن إستخراج شهادة ميلاده من بلدية إقامته أو أي بلدية من بلديات الوطن دون أن يكون مجبرا على التنقل إلى بلدية مكان ميلاده، والعملية تندرج ضمن إطار تجسيدا لإلتزامات وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية المتعلقة بعصرنة الإدارة المحلية[1] وتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها للمواطنين.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الأمر لم يتوقف في عصرنة البلدية عند الحالة المدنية فقط، بل أكثر من ذلك من خلال إنشاء مصالح جديدة تختص بإصدار الوثائق البيومترية، بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر وذلك دائما في تقريب الإدارة من المواطن عن طريق تنفيذ مشروع البلدية.

ثانيا/ رقمنة جواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف البيومترية

1- جواز السفر البيومتري

إن جواز السفر ونظرا للأهمية التي يمثلها بالنسبة للمواطن، لفقد حضي بإهتمام من طرف الحكومة الجزائرية إذ هو الآخر تم برمجته ضمن الإدارة الإلكترونية وتحويله من

1- محمد حمودي ومناصر شهرزاد،الإصلاحات التنظيمية للبلدية لمواكبة الإدارة الالكترونية، المرجع السابق، ص47.

الصيغة الورقية التقليدية إلى الصيغة الإلكترونية البيومترية في إطار تنفيذ مشروع الجزائر الإلكترونية وضمن برامجها المسطرة للجماعات المحلية[1]، وجواز السفر الذي يعتبر سند من سندات السفر حيث ألزم المشرع الجزائري كل مواطن يسافر خارج الوطن أن يكون حاملا لجواز السفر الذي كان إختصاص إصداره مصالح الدائرة الإدارية أين كان المواطن يتكبد المشاق من أجل الحصول عليه، ناهيك عن الإجراءات المعقدة وطول مدة الإنجاز بالإضافة إلى البيروقراطية التي كانت تؤرق المواطن مما يدفعه الأمر إلى البحث عن الطريق الملتوي للحصول على جواز السفر في مدة قصيرة، إما عن طريق المحسوبية و المعريفة إما عن طريق دفع الرشوة إلى غير ذلك[2].

ونتيجة لعصرنة الجماعات المحلية بتنفيذ مشروع البلدية الإلكترونية وللأهمية البالغة التي يحتلها بالنسبة للمواطن فقد أحظي إهتمام بليغ من طرف الحكومة وكان من بين الوثائق التي تم تحويلها من الصيغة الورقية التقليدية إلى الصيغة البيومترية الإلكترونية مع بداية تطبيق مشروع الجزائر الإلكترونية وبرامجها المسطرة للجماعات المحلية، حيث أصبح جواز السفر يصدر على مستوى البلدية وذلك دائما في إطار سياسة الدولة الهادفة لتحسين الإدارة العمومية من خلال عصرنة المرافق العمومية وتسهيل الخدمة العمومية[3]، بإعتماد جواز السفر البيومتري وتعميمه في كل الولايات والدوائر وهو ما يشكل نقلة نوعية إيجابية

1- سمية بهلول، دور الإدارة الالكترونية في تفعيل أداء الجامعات الإقليمية في الجزائر ، المرجع السابق ، ص267.

2- عبد الرزاق سويقات، دور رقمنة الإدارة المحلية في تجسيد الحكم الراشد، دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، المحرر ببسكرة، الجزائر،سنة 2019، ص80

3-علي سايح جبور، الإدارة الالكترونية ودورها في تطوير أداء الجماعات المحلية في ظل تطبيق الحكومة الالكترونية بالجزائر، سنة 2017، ص95.

هامة في الخدمات المقدمة، مع وضع خدمة الأنترنت التي تمكن طالب الجواز من متابعة مراحل معالجة ملف الجواز المطلوب للحصول عليه.

نجد أن المشرع أكد على أن جوازات السفر البيومترية تكون صالحة لمدة عشر (10) سنوات بالنسبة للأشخاص البالغين وخمس (05) سنوات بالنسبة للقصر حيث يتم إيداع ملف وملأ استمارة تسلم من المصلحة وقابل للقراءة بآلة إلكترونية[1].

2- بطاقة التعريف البيومترية

تعتبر بطاقة التعريف الوطنية البيومترية مظهرا من مظاهر تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية، في إطار عصرنة وثائق الهوية الوطنية، حيث أعلنت وزارة الداخلية والجماعات المحلية عن تطبيق بطاقة التعريف البيومترية الإلكتروني بالبلدية، بإصدار تعليمة وزارية بتاريخ 14 سبتمبر 2015، تتعلق بتحويل إصدار بطاقة التعريف الوطنية على مستوى البلديات[2]، حيث حددت التعليمة تاريخ انطلاق إصدار بطاقة التعريف الوطنية بـ:01 أكتوبر 2015.

إن مرد إصدار بطاقة التعريف الوطنية على مستوى البلديات هو تطبيقا لسياسة تسهيل الخدمة وتقريب الإدارة من المواطن، حيث أن هذا الأخير مرتبط بالبلدية مقر سكناه، ولان البلدية هي الإدارة الجوارية التي يقصدها المواطن ويحتك بها بصورة دائمة بغرض

1- قرار مؤرخ في أول صفر عام 1433 الموافق ل26 ديسمبر سنة 2011، يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري الالكتروني يقرر ما يلي: المادة الأولى: يحدد هذا القرار المواصفات التقنية لجواز السفر البيومتري الالكتروني، يودع النموذج الأصلي لجواز السفر بمقر وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

2- تعليمة وزارية الداخلية والجماعات المحلية رقم 2015/2339 .

تلبية إحتياجاته[1] وحسب المرسوم الرئاسي رقم 143/17 المؤرخ في 21 رجب عام 1438 الموافق ل18 أفريل سنة 2017، فإن بطاقة التعريف الوطنية هي وثيقة فردية تثبت هوية صاحبها وتسلم لكل مواطن جزائري بدون شرط السن وتحدد مدة صلاحيتها إبتداء من تاريخ إعدادها ب عشر (10) سنوات للبالغين وخمس (05) سنوات بالنسبة للقصر بتقديم ملف إلى المصالح البلدية حدده القرار الوزاري الصادر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية الذي يحدد جملة الوثائق ملف بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتريين[2]، حيث نصت المادة 06 من المرسوم المنظم لبطاقة التعريف وجواز السفر البيومترين على أنه:" تكون بطاقة التعريف الوطنية من نوع بيومتري إلكتروني" يتم تسليمها مرفقة برقم سري في ظرف مغلق يوضع تحت تصرف صاحب البطاقة أو وليه الشرعي ويستعمل في الولوج إلى الخدمات الإلكترونية.

ولتسهيل الخدمة الإلكترونية أقرت وزارة الداخلية وبغرض تسهيل حصول المواطن على بطاقة تعريف وطنية بيومترية، لا سيما منهم المتحصلين على جواز سفر بيومتري، وضعت الوزارة تحت تصرفهم ضمن موقعها الخاص بوابة إلكترونية، تمكن المواطن من طلبها آليا مباشرة دون التنقل إلى البلدية، مصلحة الوثائق البيومترية عبر هذه البوابة يملأ بيانات تمكن المختصين من معالجة الطلب بل وأكثر من ذلك ودائما في إطار تسهيل الخدمة العمومية عبر البلدية الإلكترونية فإن وزارة الداخلية أصدرت تعليمة بإنجاز بطاقة التعريف

1- عمارة بوضياف، شرح قانون البلدية، الجزائر،دار جسور للنشر،.سنة 2012، ص116.

2- قرار الوزاري المؤرخ في 07 شعبان 1431، الموافق ل19 يونيو 2010، المتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومترين والإلكترونين وكيفية معالجتهما، جريدة رسمية عدد 45 الصادرة في 27 شعبان 1431، الموافق ل08 غشت2010.

البيومترية لكل شخص له جواز سفر بيومتري دون حتى أن يطلبها، هذه الخدمة تسمح للمواطنين الحائزين على جواز سفر بيومتري من الحصول على بطاقة التعريف الوطنية دون التنقل إلى المصالح الإدارية[1].

الفرع الثاني:رقمنة المصالح الأخرى في البلدية

أولا/ رقمنة البطاقة الرمادية ورخصة السياقة البيومترين والتسجيل للحج

1- رقمنة البطاقة الرمادية ورخصة السياقة البيومترين

سعت الجزائر في إطار سياسة رقمنة الإدارة العمومية التي إنتهجتها السلطات لا سيما في قطاع الداخلية والجماعات الإقليمية بالخصوص إلى إنتهاج وسائل وأساليب رقمية على مستوى مختلف المرافق العمومية التابعة لها بالخصوص الإدارة المحلية[2]، حيث تم تحقيق العديد من الإنجازات في هذا الصدد رغم مختلف المعوقات التي تنتظر رفع التحدي لمجابهتها في سبيل تقديم خدمة عمومية إلكترونية فعالة في إطار ترشيد التسيير العمومي.

فأضحت الإدارة المحلية في الجزائر من خلال البلدية التي منح لها إختصاص إستصدار البطاقات الرمادية ورخص السياقة الإلكترونية، حيث بدأت هذه العملية خلال سنة 2018 على مستوى بعض البلديات نخص بالذكر منها بلدية الجزائر الوسطى على أن يتم تعميمها على باقي البلديات الأخرى على المستوى الوطني تدريجيا[3].

1- محمد بودالي، بوشنب موسى، رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، الإدارة الجبائية نموذجا، مجلة الدراسات الجبائية، المجلد 05، العدد 02، جامعة البليدة02، كلية الاقتصاد،ص67.

2- سوسن زهير المهتدي، تكنولوجيا الحكومة الالكترونية، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2011، ص19.

3- عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق 2008،ص37.

2- التسجيل الإلكتروني للحج ورقمنة العمليات المرتبطة بالإنتخابات

لقد ساهمت الرقمنة في تطوير التسجيل الإلكتروني للحج الذي انطلقت فيه عملية التسجيل لقرعة الحج إلكترونيا منذ سنة 2016، وشرعت في ذلك وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية على مستوى جميع بلديات الوطن دون إستثناء، وهي العملية التي ساهمت في تجنب التنقل للبلديات والإنتظار في الشابيبك للتسجيل لقرعة الحج، كما أن النتائج المترتبة عن التسجيل في قرعة الحج يتم نشرها بنفس الطريقة.

أما فيما يخص رقمنة العمليات المرتبطة بالإنتخابات فقد أطلقت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية برنامج على مستوى جميع بلديات الوطن يهدف إلى تنظيم وضبط عملية مراجعة القوائم الإنتخابية بصورة فعالة وبشكل يقضي على البيروقراطية من خلال الإلغاء التلقائي لكل تسجيل مزدوج، وكذلك عملية النقل التلقائي من بلدية إلى أخرى في حالة تغيير مكان الإقامة دون الحاجة إلى اللجوء إلى البلدية محل التسجيل الأول لطلب الشطب من القائمة الانتخابية فيها[1].

كما تم ربط البلديات بالولاية والجهاز المركزي على مستوى الجزائر العاصمة في عملية حساب النتائج الانتخابية على المستوى المحلي مما يساهم في تسهيل عملية تجميع النتائج.

ثانيا/ التراسل الإلكتروني والربط بين البلديات والإدارة المركزية

1- الكبيسي كلثم محمد، متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الالكترونية في دولة قطر، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية الدولية، 2008،ص30.

في إطار عملية تسهيل إنتقال المعلومات تم فتح بريد إلكتروني رسمي لكل جهة أو قطاع عمومي معين، حيث تم فتح بريد إلكتروني للبلديات والولايات بل وحتى للمصالح الداخلية المختلفة كديوان الوالي ومصالح التلخيص، وعلى هذا الأساس تنتقل الرسائل الإلكترونية بين مختلف عناوين البريد الإلكتروني المفتوحة بسرعة وبصورة آلية مما يوفر الجهد والوقت مقارنة بالرسائل التقليدية عبر الفاكس والبريد التقليدي.

كما تم إنشاء مواقع رسمية لمختلف الجهات المحلية مما يشكل فضاء إعلامي مفتوح يسمح للمواطن بتصفح مختلف المعلومات المرتبطة بالهيئات العمومية بشكل يساهم في صناعة الوعي الإداري والتسييري وخلق نوع من الثقة بين الإدارة والمواطن.

كما تما أيضا إطلاق برنامج "كابدال" أو برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين في التنمية وهو البرنامج الذي تشرف عليه وزارة الداخلية والجامعات المحلية والتهيئة العمومية، بتمويل قدر بحوالي 11 مليون يورو، تساهم الحكومة الجزائرية فيه بحوالي 2.839.320 يورو، والإتحاد الأوروبي بحوالي 7.700.000 يورو، وبرنامج الأمم المتحدة للتمنية بحوالي 190.000 يورو[1]، ولقد انطلق فعليا هذا البرنامج في 16 جانفي 2016 لمدة تمتد لأربعة سنوات كمرحلة أولى أي إلى نهاية عام 2020.

ومن بين المحاور التي أتى بها هذا البرنامج نجد ضرورة عصرنة وتحسين المرفق العام من خلال تجسيد الرقمنة، حيث يعمل البرنامج على تسهيل حصول المواطنين على خدمات عمومية ذات جودة، وتبسيط الإجراءات الإدارية عليهم ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تجسيد رقمنة فعلية في مجال تسيير الإدارة العمومية، وبهدف تحقيق ذلك يقترح

1- انظر طواولة أمينة، برنامج دعم قدرات الفاعليين المحليين " كإبدال"، خطوة نحو الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة" مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، العدد الثالث، ص114.

البرنامج أنشطة لفائدة الأعوان الإداريين وتطوير وسائل جديدة لتسيير وتقديم الخدمة العمومية لا سيما الخدمات الإلكترونية وأنشطة الإعلام والتوعية الموجهة للمواطنين، حيث أنه من خلال هذا البرنامج يمكن للجزائر تبادل الخبرات مع الدول المتقدمة في مجال رقمنة الإدارة[1].

المطلب الثاني: دور الإدارة الرقمية في مختلف القطاعات الأخرى

سعت الجزائر في إطار تنفيذ هذه الإستيراتيجية الإلكترونية إلى عصرنة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين وإستحداث العديد من التطبيقات الإلكترونية في مختلف القطاعات، كونها لم تنحصر في قطاع معين دائما بل امتدت لتشمل العديد منها، وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب حيث تضمن دراسة قطاع البريد والمواصلات والضمان الاجتماعي في الفرع الأول، وخصصنا الفرع الثاني لدراسة قطاعي التعليم العالي والعدالة.

الفرع الأول:قطاع البريد والمواصلات والضمان الاجتماعي

أولا/ قطاع البريد والمواصلات: يعتبر قطاع البريد والمواصلات وسيلة عمل ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها لكل قطاع من النشاط الوطني، فلقد أصبح القطاع وسيلة للإتصال والتبادل والآمن السياسي والإجتماعي، أي أنه يعمل على تقليص المسافات وإختصار الأوقات بفضل تمريره للمعلومات والأخبار وتحويله للأموال والأشياء[2].

1- طواولة امينة، برنامج دعم قدرات الفاعليين المحليين " كابدال"، المرجع السابق، ص 115.

2- انظر، يوسف مسعداوي، مساهمة الإدارة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، دراسة حالة قطاع البريد والاتصالات، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الاغواط، العدد الأول، جانفي 2014، ص166.

حيث مست قطاع البريد والمواصلات تغيرات وتحولات جذرية دفعتها لإعادة هيكلة هذا القطاع، حيث باشرت الجزائر بالتحديات التي يفرضها التطور المذهل الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والإتصال منذ سنوات وما ترتب من إصلاحات عميقة في هذا القطاع.

1- **إعادة هيكلة قطاع البريد والمواصلات:** تتمثل تعديلات هذا القطاع في سن قانون جديد في أوت 2000 والذي جاء ليحد من إحتكار الدولة لنشاطات البريد والمواصلات، مدعما الفصل بين نشاطي التنظيم وإستغلال وتسيير الشبكات وتطبيقا لهذا المبدأ تم إنشاء سلطة ضبط مستقلة إداريا وماليا ومتعاملين أحدهما يتكفل بالنشاطات والخدمات المالية البريدية وآخر بالإتصالات.

وبالتالي تولد عن التغيير الحاصل في وظائف ونشاطات وزارة البريد والمواصلات إلى المؤسسة العمومية للبريد كمؤسسة ذات طابع إداري وتجاري وإلى متعامل المواصلات السلكية واللاسلكية وفق الأتي:

-**بريد الجزائر:** تم فصلها كمؤسسة ذات طابع إداري وصناعي وتجاري EPIC.

- **اتصالات الجزائر:** مؤسسة عمومية اقتصاديةEPE، شركة ذات أسهم SPA.

-**سلطة الضبط:** لأهمية سوق الاستثمار في الاتصال كان هناك ضرورة إلى تأسيس نظام سلطة خاصة تتخذ من الجزائر العاصمة مقر لها[1].

2-مؤسسة بريد الجزائر وخدمات الإدارة الإلكترونية بقطاع البريد والمواصلات

1- عاشور عبد الكريم،دور الإدارة الالكترونية في ترشد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الديمقراطية والرشادة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة،ص137.

يعتبر قطاع البريد والمواصلات في الجزائر من المؤسسات الموضوعة تحت المراقبة العمومية، الهادفة إلى تحقيق أهداف ذات مصلحة عامة، وتعتبر من الخدمات العمومية الكبرى الموجودة في القطاعات الأساسية أين يكون تدخل الدولة متطورا، إذ تقوم مؤسسة البريد بالجزائر بمجموعة من الخدمات تتمثل في خدمات الحساب البريدي الجاري والاطلاع على الحساب والدفع وسحب الحوالات البريدية، لذا وتماشيا مع التطور المحيط بالمؤسسة إتجهت سياسة هذه الأخيرة إلى الإعتماد على نموذج الخدمات التي تكفل إحترام حقوق المواطنين، وتكسب ثقتهم بالمؤسسة وموازاة مع محاولة عصرنة قطاع البريد ثم إدراج تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين بشكل يكرس أفضل الإنجازات ويمكن ترجمتها في النماذج الآتية:

- **الشباك الإلكتروني:** يقوم بتوفير خدمات للزبائن والمتعاملين وهي كل الأجهزة الإلكترونية التي تسمح بعملية سحب الأوراق النقدية أليا.

- **بطاقة السحب الإلكترونية:** تمثل بطاقة carte ccp يتم إستعمالها للحصول على الخدمات المالية لدى مؤسسة بريد الجزائر، والتي تعمل مع وجود الشباك الإلكتروني ويتم عن طريقها سحب النقود في أي شباك بريدي أو موزع أوتوماتيكي، وتتميز بطاقة السحب الإلكترونية على السرعة والتوفر والآمن[1].

- **خدمات السحب:** إذ توفر الموزعات الآلية المتواجدة خارج المؤسسات فرصة سحب الأموال للمواطنين.

1- انظر يوسف مسعداوي، المرجع السابق، ص168.

- **خدمات طلب نماذج من الصكوك البريدية:** التي تقدم لكل صاحب حساب بريدي جاري حيث تمنحه نماذج بعد ملا الاستمارة الإلكترونية التي يتم إستظهارها على الموزع الآلي للنقود الورقية.

- **خدمات الحصول على كشف العمليات الحسابية:** من خلال طلب مراجعة لكل عمليات السحب والدفع الإلكتروني التي جرت على مستوى حساب بريدي معين[1].

ومن أساليب عصرنة قطاع البريد والمواصلات إتجهت المؤسسة إلى تحديث العديد من الخدمات:

- **الحوالة الإلكترونية:** تستخدم لنقل وتحويل الأموال من شخص لشخص آخر ليس له حساب وهذه الخدمة متوفرة في كل مكاتب البريد الجزائري المرتبطة بالشبكة.

- **الحساب الجاري عن بعد:** حيث تم إطلاق العديد من الخدمات الإلكترونية تتمثل في[2]:

- – **خدمة 1530:** التي تتيح لصاحب الحساب البريدي الجاري القيام بالإطلاع على الرصيد عبر مكالمة هاتفية للرقم 1530، إضافة إلى طلب دفتر الصكوك عبر مكالمة هاتفية للرقم 1530.

- **خدمة eccp:** التي تتيح لصاحب الحساب البريدي الجاري القيام بالإطلاع على الرصيد عبر الأنترنت و طلب دفتر الصكوك عبر الأنترنت....الخ.

1- يوسفق مسعدواي، المرجع نفسه، ص169.

2- انظر قروش عيسى،استيراتيجية الجزائر الالكترونية، مقياس الادارة العمومية الالكترونية، محاضرات للسنة الثانية ماستر، قسم تسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2017..ّ، ص85.

-**خدمة رصيديRacidi:** تتيح الاطلاع على رصيد الحساب الجاري عبر رسالة قصيرة sms.

-**خدمة البطاقة الذهبية:** تم إستصدار البطاقة الذهبية وتعميم استخدماتها على مختلف مكاتب بريد الجزائر وكذا البنوك العمومية والخاصة العاملة في التراب الوطني بالنسبة للخدمات التي تقدمها فهي:

الإطلاع على الحساب البريدي الجاري، تحويل الأموال من حساب لأخر، دفع الفواتير عبر الأنترنت، سحب الأموال من ماكينات بريد الجزائر والبنوك، تعبئة الحساب من البنك.

-**تحويل الأموال عن طريق واسترن يونيون:** تعتبر خدمة مخصصة لتسهيل ومساعدة الأجانب والمهاجرين على تحويل الأموال من وإلى داخل الوطن وخارجه[1].

ثانيا/ قطاع الضمان الإجتماعي والتأمينات الاجتماعية: من بين تطبيقات مؤسسة الضمان الإجتماعي للإدارة الإلكترونية خدمات بطاقة الشفاء الإلكترونية للتأمينات الاجتماعية، فنظام بطاقة الشفاء يحتوي على شريحة إلكترونية دونت فيها كل المعلومات التي تسمح له بالتعرف على هوية المؤمن إجتماعيا وذوي الحقوق من خلال تسهيل حصول مستحقات المؤمن في التعويض لدى مصالح الضمان الاجتماعي أو الصيدليات، وبذلك تم استحداث بطاقة الشفاء الإلكترونية محل بطاقة التأمينات الاجتماعية السابقة، وبهذا إختصرت الإجراءات الإدارية[2].

الفرع الثاني: قطاعي التعليم العالي والعدالة

1- انظر، قروش عيسى، المرجع نفسه، ص86.

2- انظر، غنية نزلي،دور الإدارة الالكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد لخضر حمة، الوادي، العدد الثاني عشر، جانفي 2016، ص186.

أولا/ قطاع التعليم العالي والبحث العلمي:

لقد لعبت تكنولوجيا المعلومات والإتصال دورا كبيرا في مجال التعليم العالي والبحث العلمي كونها احد أساسيات الإدارة الإلكترونية، ففي إطار عصرنة هذه الأخيرة ومواكبة التغير الحاصل في البيئة الإدارية عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على محاولة الارتقاء بنموذج إداري يتماشى مع أهداف المنظومة العلمية، وذلك من خلال ربط الجامعات وفق برامج بالإضافة إلى إنشاء رقم تسلسلي إلكتروني خاص بكل طالب على مستوى الوطن، حيث أنه بمجرد الضغط على ذلك الرقم يظهر ملف إلكتروني به كل الوثائق اللازمة بطريقة الماسح الضوئي وفي حالة انتقال طالب من جامعة إلى أخرى يكون الأمر سهلا دون تعقيد على مسؤولي الجامعات، أيضا يمكن إستخدامه في الجامعة في حد ذاته من خلال ربط الكليات لا سيما ربط مكتبات الكلية ببعضها البعض مع المكتبة المركزية أو المكتبات الخارجية لتسهيل عملية البحث والمطالعة، كما تسهل عمليات إتصال الجامعات الوطنية بوزارة التعليم العالي من خلال بعض المقترحات أو دراسة ملفات الترقية وعروض التكوين.

كما لعبت الأنترنت دورا آخر مهما في الجامعات من خلال المعلومات والإعلانات لهيئة التدريس وكذا الطلبة والموظفين عن طريق البريد الإلكتروني أو المواقع الإلكترونية الخاصة بالجامعات، بحيث يتم تبليغ الأساتذة والطلبة بأي معلومات تخصهم مثل الاجتماعات وجدول التدريس أو التكليف بالحضور و الاستدعاءات أو أي حدث يخص الجامعة كالندوات والملتقيات، مما سرع وسهل عملية إيصال المعلومات والإعلانات لكل من له علاقة بالجامعة[1].

1- انظر، غنية نزلي، المرجع السابق، ص186-187.

وقد عملت الجامعات الجزائرية على تفعيل الإدارة الإلكترونية من خلال معاينة النقاط ونتائج الامتحانات عن بعد وهذه تعتبر خدمات عامة بحيث تتوفر في العديد من الجامعات حيث يتم إدخال رقم التسجيل عن طريق الدخول إلى موقع الجامعة وإختيار الكلية ثم الدخول إلى نتائج الامتحانات وإدخال الرقم السري ثم الرمز.

بالإضافة إلى التسجيلات الجامعية حيث توفر الجامعة الجزائرية خدمات إلكترونية عامة لفائدة الطلبة حاملي شهادة البكالوريا الجدد، وتمنحهم فرصة للاستفادة من خدمات التسجيل الأولي عن طريق الأنترنت بملئ بطاقة الرغبات في شكل إستمارة إلكترونية، يتم إتاحتها بمجرد الإعلان عن نتائج البكالوريا.

ثانيا/ قطاع العدالة: تجسيدا لمبدأ الإدارة الإلكترونية شهد قطاع العدالة في إطار الخطة الوطنية لإصلاح هذا القطاع الرامية لجعل العدالة في متناول المواطن، ومنح القاضي الوسائل التقنية لإتمام مهامه، اعتمدت وزارة العدل على تنظيمين أساسين في العصرنة وهما نظام التوقيع الإلكتروني لتسيير الوثائق الإدارية والقضائية والتصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية للجزائريين المقيمين والمولودين بالخارج، وكذا نظام المحادثات المرئية لسماع الأطراف والشهود والخبراء.

وعليه يمكن رصد أهم الإنجازات:

- أشار المشرع الجزائري في القانون رقم 05/14 المحدد للقواعد العامة و المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكتروني إلى التوقيع الإلكتروني من المادة السادسة (06) إلى المادة الرابعة

عشر (14)[1]، كما تم إعتماد تقنية التصديق والتوقيع الإلكتروني في المجال القضـــائي وفقـــا للقانون رقم 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة من المادة الرابعة (04) إلى المادة الثامنة (08) منه[2]، وذلك بهدف إتاحة الخدمات القانونية عن بعد من خلال اســـتحداث مركـــز شخصـــنة الشريحة للإمضاء الإلكتروني وإنشاء سلطة التصديق الإلكتروني وتمكين كافة المتدخلين في نشاط القطاع من إمهار الوثائق الإدارية والمحررات القضائية بتوقيع إلكتروني موثوق.

-إستحداث تقنية المحادثات المرئية عن بعد أثناء سير الإجراءات القضائية وفقا للمـــادة 14 من قانون عصرنة العدالة، فهذه التقنية تعد آلية حديثة تقوم على الاتصال المرئي المســـموع حيث تستخدم في إجراءات التحقيق والمحاكمات الجزائية عن بعد لا سيما في مجال ســـماع الشهود ومحاكمة المتهمين حتى داخل المؤسسات العقابية دون التنقل، والقانون رقـــم 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة فقد أقر شروط ضمانات إجراء هذه التقنية[3].

-تزويد قطاع العدالة بممون للدخول إلى عالم الأنترنت، يحدد الأهداف الخاصـــة بـــالإدارة المركزية لوزارة العدل والجهات القضائية وكل المؤسسات التابعة للقطاع مما يسمح بتســـيير

1- القانون رقم 04/15 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 الموافق ل01 فبراير 2015، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكتروني، ج.ر.ج العدد 06، الصادرة في فبراير 2015.

2- القانون رقم 03/15، المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 الموافق ل01 فيفري 2015، المتعلق بعصرنة العدالة ج.ر.ج.ج العدد06 الصادر 10فبراير 2015.

3- انظر عمتارة عبد الحميد، استخدام تقنية المحادثات المرئية عن بعد في التحقيق والمحاكمة الجزائية، مجلة دراسات وأبحاث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، العدد الثالث، 2018،ص60.

ذاتي للإتصالات الإلكترونية وتعميم وصول المعلومة لكل موظفي العدالة، بالإضافة لإنشاء موقع خاص بوزارة العدل لإعلام كل المواطنين بنشاط وزارة العدل[1].

-نظام صفيحة السوابق القضائية الذي يشكل مرجعية حقيقية لمفهوم الإصلاح وعصرنة العدالة في نظر المواطنين، يكمن هدفه الأساسي في منح وإعداد البطاقة رقم 03 للمواطن ورقم 02 للإدارات في ظروف تتسم بالسرعة والفعالية ومن أي جهة قضائية متواجدة بالتراب الوطني.

- إستحداث نظام تسيير ومتابعة المحبوسين لمتابعة ملفات نزلاء المؤسسات العقابية وتوزيعهم حسب درجة الخطورة الإجرامية، بهدف حصول كل نزيل على بطاقة خاصة يمكن الإعتماد عليها في حالة إستفادة المحبوس من الإفراج المشروط أو اتخاذ أي إجراء من طرف القاضي، بالإضافة إلى التكفل بتسيير نشاط النزيل، وفي حالة العفو تكون معالجة الإجراءات سريعة[2].

-خدمة الشباك الإلكتروني عبر الأنترنت التي تجسد في شكل بوابة لتوجيه الرسائل الإلكترونية التي تمكن المواطن من الحصول على الإجابة المباشرة عن طريق البريد الإلكتروني وذلك بعد التشخيص للقضية، أو الاستفسار من قبل الخلية المشكلة من قضاة ورجال القانون وإطارات من وزارة العدل، إضافة إلى ذلك يقوم الشباك الإلكتروني كجهاز خدمة عمومية بتوجيه المواطن فيما يخص إستفساراته أو بحثه عن أي مسألة قانونية، من

1- انظر، عشاش حمزة، خضري حمزة، الإدارة الالكترونية ودورها في عصرنة قطاع العدالة في الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد الأول، ماي 2020، ص276.

2- انظر،بوبكر صبرينة، خمايسية حفيظة، دور الإدارة الالكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية دراسة قطاع العدالة، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، 2019، ص223.

خلال إرشاده إلى الأماكن المتخصصة في ذلك على مستوى الموقع، ويقدم الشباك عددا من الوثائق القانونية تضم تشكيلة مكتملة متعلقة بالتشريع الجزائري والقوانين والإتفاقيات الدولية الموجهة لرجال القانون[1].

المبحث الثاني: تأثير الرقمنة على الإدارات العمومية في الجزائر

إن الرقمنة تجعل الإدارة العمومية في تأقلم دائم ومستمر مع التحولات التكنولوجية والسياسية والإقتصادية الجارية والتي تتطلب المرونة في التعاملات والجودة في الأداء والتسيير مما يمكنها من التكيف مع محيطها الداخلي والخارجي وعليه تسعى العديد من المؤسسات لبذل العديد من الجهود من أجل تحسين أداء الخدمة العامة التي تقدمها مختلف الإدارات الجزائرية، لكن مع كل الايجابيات التي جاءت بها الرقمنة من خلال تسهيل أداء الخدمة للمواطنين بتوفير الجهد والوقت عليهم إلا أنها لقت بعض الصعوبات والمعوقات التي أدت إلى عدم التطبيق الفعلي والكلي لعملية الرقمنة وتحويل الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية .

وعليه سنتناول في هذا المبحث الرقمنة كأداة لتحسين الخدمة العمومية في المطلب الأول ثم المعوقات التي واجهتها الإدارة الجزائرية في مجال تفعيل الرقمنة.

المطلب الأول: الرقمنة كأداة لتحسين أداء الخدمة العمومية

إن المؤسسات العمومية كغيرها من المؤسسات الأخرى تسعى دوما نحو تقديم خدمات أفضل للمواطنين من خلال مواكبة التغيرات الطارئة في البيئة التي تنشط بها

1- انظر، هشام فخار، الإدارة الالكترونية لقطاع العدالة في إطار العصرنة، مداخلة في يوم دراسي حول الإدارة الالكترونية، بجماعة المدية، ص06.

والتطورات الحاصلة على مستوى التكنولوجيات المستخدمة حيث توجهت نحو رقمنة إداراتها وتعاملاتها وتقديم الكثير من الخدمات إلكترونيا الأمر الذي يساهم في تحسين أداء خدماتها [1]، وعليه سنتناول في هذا المطلب الخصوصية حول الأداء في الخدمة العمومية في الفرع الأول، وترشيد الخدمة العمومية بواسطة الرقمنة وأهمية تطبيقها في تحسين أداء الخدمة العمومية في الفرع الثاني.

الفرع الأول: خصوصية الأداء في الخدمة العمومية

إن دمج مفهوم الأداء في الخدمة العمومية يرتكز أساسا على خلقنة المرفق العمومي وليس على الأدوات التي تعتمد عليها المرافق العامة في تقديمها للخدمات العمومية ونشير في هذا الصدد على أنه تم إصدار الميثاق الإفريقي لقيم ومبادئ الخدمة العامة والإدارة بإفريقيا للتركيز على هذه النقطة[2].

لقد حدد الميثاق الهدف منه وباستقرائنا ما جاء به نجد أنه يركز على القيم في الإدارات واعتبره الميثاق أداة مرجعية لتوجيه نشاط الإدارات العمومية و إستلهام مضامينها في إقرار وتطوير مدونات سلوكية وطنية، كما انه و سعيا في تجسيد الإدارة بالقيم أكد الميثاق على أنه لابد من تقريب الخدمات للجمهور وتسهيل الوصول إليها، وضمان تأديتها

1- رميصاء لكحل، قريدة شيماء، دور الرقمنة في تحسين أداء الخدمة العمومية، دراسة حالة بالوحدة الولائية لبريد الجزائر، ورقلة، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص إدارة أعمال ، جامعة قاصي مرباح، ولاية ورقلة، الدزائر، سنة 2023/2022، ص18.

2- بن لقواس سناء، الإدارة بالقيم كمدخل لدمج مفهوم الأداء في الخدمة العمومية وتجسيد الجودة، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، العدد 03، سنة 2016، ص22.

بجودة وفعالية وفي هذا الإطار لابد من تقييمها وضمان الشفافية والإعلام والسرعة وآجال الرد ونجاعة وسرية المعلومات.

ينطوي أداء الإدارات العمومية على مقارنة النتائج المحققة بالأهداف المسطرة في حدود الوسائل المتاحة فكلما كانت هذه النتائج أقرب إلى الأهداف كانت فعاليتها أكبر، وكلما إستخدمت هذه الوسائل أحسن استخدام لبلوغ هذه النتائج كانت كفاءتها جيدة ولأن مقاييس الفعالية صالحة لجميع المنظمات والقطاعات مهما كانت طبيعة نشاطها، فإن جودة خدمات المرفق العام هو المعيار الذي يمكن من خلاله الحكم على أداءه مع الإشارة إلى أن تقييم أداءه يجب أن يراعي العناصر الثلاثة فتحقيق الفعالية بدون كفاءة مثلا (أو العكس) يعني أن الأداء ليس في المستوى المطلوب[1].

الفرع الثاني: ترشيد الإدارة العمومية بواسطة الرقمنة وأهمية تطبيقها

أولا/ ترشيد الإدارة العمومية بواسطة الرقمنة:

لقد أصبح من الضروري على كل المؤسسات العمومية الدخول في مرحلة تطبيق الإدارة الرقمية والانطلاق مما تتيحه تكنولوجيا المعلومات والاتصال لترقية وتحسين أنشطة ومهام مؤسسات الخدمة العمومية، حيث تمثل الإدارة الرقمية مرحلة حاسمة في الإنتقال نحو الخدمات العامة الرقمية، والتحول من الاتصال المباشر للمواطنين مع مؤسسات الخدمة العامة إلى التواصل الإفتراضي عبر الشبكات الرقمية المختلفة وتنطلق من الإستخدام الأمثل

1- يوسف مسعدواي، مساهمة الإدارة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، دراسة حالة قطاع البريد والاتصالات، مجلة الدراسات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 01، جانفي 2014، ص58.

لمختلف الأجهزة والمعدات وبرامج تكنولوجيا المعلومات والإتصال لتقدم حلـــولا للتعقيـــدات والمشاكل البيروقراطية التي تعترض الإدارة العمومية في شكلها التقليدي.

وعليه فإن تطبيق الإدارة الرقمية في مختلف المؤسسات العمومية أدى إلى تحســـين جودة الخدمات التي تقدمها للمواطنين وذلك من خلال تأثيرها على أساليب الخدمة العموميـــة وطرق إجراء المعاملات المرتبطة بها، وهذا ما يتجلى في الأبعاد التالية[1]:

-**مردودية الخدمة العمومية:** حيث يتعلق الأمر بمدى مشاريع الخدمة العموميـــة ومختلـــف إسهاماتها في إعادة ترتيب الخدمة المقدمة للمواطنين، والفوائد المحصلة مـــن تطبيـــق هـــذا النموذج على الإدارات.

-**تقليص تكاليف الخدمة:** من خلال الإتصال عبر الخط دون الإنتقال، والتوصل للخدمة مـــن خلال النوافذ مما يتيح تخفيض التكاليف والناتج عن التنقل الإلكتروني بين بوابـــات الخدمـــة العمومية.

-**سرعة الاستجابة وإحترام المواعيد:** حيث يعتمد على استخدام تقنية الشباك الوحيد للأنشطة الإدارية المتماثلة وهذا لربح الوقت ودفع الإدارة للقيام بالإلتزامـــات مـــع تحقيـــق ســـرعة الإستجابة للخدمة دون تأخر.

ثانيا/أهمية تطبيق الرقمنة لتحسين أداء الخدمة في الإدارة العمومية:

للرقمنة أهمية كبيرة على الإدارة العمومية في الجزائر[2] نذكر منها:

1- رشيد سالمي، أسماء قاسمية، ترشيد الخدمة العمومية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، العدد 08،الجزائر، 2017،ص352.

2- رميصاء لكحل، قريدة شيماء، دور الرقمنة في تحسين أداء الخدمة العمومية، المرجع السابق، ص20.

-تسهيل توصيل الخدمات بشكل أفضل للمستخدم بدرجة عالية من الراحة والملائمة مقارنة بتسليم الخدمة وجها لوجه أو الاتصال المباشر مع المستفيد.

-السرعة في إنجاز المهام، وأداء الخدمات والحصول عليها والسهر على إشباع رغبة المواطن

-قلة نسبة الأخطاء في أداء وتسليم الخدمة بسبب الدقة المتناهية التي تميز الأنشطة الإلكترونية زيادة إلى توفير وإختصار الوقت لصالح طالبي الخدمة، بشكل ينهي مشاكل التعقيد الإداري والمرض البيروقراطي.

-تخفيف العبئ على المواطن من حيث الجهد والوقت، وتوفير الخدمة المستمرة على مدار الساعة مثال ذلك: كدفع الفواتير عن طريق بطاقات الإئتمان دون التنقل إلى مراكز الهاتف والغاز، لتسديد الرسوم والفواتير المطلوبة.

-التوثيق الكامل لأنشطة المؤسسة ومخرجاتها على مدار الأعوام وبناء ذاكرة مؤسساتية معلوماتية حقيقية تقوم على النتائج التالية:

- ✓توسيع قاعدة البيانات الداعمة لإدارة عليا.
- ✓توفير الإحتياجات المعلوماتية من قبل الإدارات.
- ✓تقليل المراسلات البريدية وتكلفة وسائل نقل البيانات.
- ✓تقليل تكلفة تصوير المستندات الورقية القابلة للتداول العام
- ✓تقليل وخفض نفقات الإدارة الداخلية.
- ✓إعطاء فرص لتطوير أداء الأعمال في الإدارات المختلفة.

✓تحقيق مبدأ شفافية التعاملات الداخلية[1].

المطلب الثاني: المعوقات التي تواجهها الإدارة الجزائرية في مجال رقمنة الخدمة العمومية

إن عملية التحول نحو تفعيل الرقمنة ليس بالأمر الهين بل هو في غاية التعقيد لذا يلزم على المنظمات معرفة التحديات التي تواجه عملية التطبيق، إضافة إلى سعيها لتخطي المعوقات التي تحول دون تحقيق العملية بنجاح، وعليه سنتناول في هذا المطلب تحديات تطبيق الرقمنة في الفرع الأول ومعوقات تطبيقها في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تحديات تطبيق الرقمنة في الإدارة العمومية

تتهافت المنظمات اليوم نحو تبني مشروع الرقمنة، وتسارع إلى إدخال التقنيات الجديدة في أعمالها، وعلى الرغم من المزايا الناتجة عن إدخالها إلا أن عملية الإنتقال هذه لا تخلو بأي شكل من الأشكال من التحديات الكبيرة والمتمثلة في مايلي:

- إدارة عملية التحول الإلكتروني الكامل لأنشطة وعمليات المنظمة.
- تهيئة المنظمة للإنتقال إلى نموذج الأعمال الرقمية.

1- بضياف زهير، دور الرقمنة في ضمان جودة الخدمة العمومية الرهانات والتحديات تطبيق خدمتي في قطاع الموارد المائية، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية مذكرة عن كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الخاص للملتقى الافتراضي: الحكومة الالكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية الواقع والتحديات، نوفمبر 2021، 34.

-تنمية وتطوير البنية التحتية للأعمال الرقمية.

-إدارة موقع المنظمة على شبكة المعلومات[1].

-ضعف البنية التحتية مثل شبكات الأنترنت عالية السرعة، الأجهزة والبرمجيات.

-التركيز على المناطق الريفية والنائية التي تعاني من نقص في وصول الأنترنت مما يجعل من الصعب تطبيق الرقمنة في هذه المناطق.

-نقص التدريب فموظفوا الإدارة العمومية يحتاجون إلى تدريب متخصص في إستخدام التكنولوجيا الحديثة.

-قد يواجه الموظفون مقاومة للتغيير مما يجعل من الصعب تطبيق الرقمنة.

-قد يكون هناك نقص في التنسيق بين الأجهزة المختلفة والإدارات الأخرى ذات الصلة.

-يمكن أن يؤدي غياب الجهة المركزية المسؤولة عن تبني مشروعات الرقمنة إلى عدم توافق الأنظمة.

-يجب أن تكون التشريعات والقوانين متوافقة مع العمل الرقمي.

-قد يستغرق إيجاد بيئة تشريعية مناسبة وقتا وجهدا طويلا.

-يتطلب التحول الرقمي إستثمارات كبيرة في البنية التحتية والتكنولوجيا.

-يتطلب التحول الرقمي توخي الحذر فيما يتعلق بآمن البيانات والأنظمة.

-يجب أن يتم حماية خصوصية المواطنين أثناء تطبيق الرقمنة.

الفرع الثاني: معوقات تطبيق الرقمنة في الإدارة الجزائرية

1- وسام بن صالح ، الهادي بوقلقول معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية بقطاع الخدمات الصحية دراسة حالة المؤسسة الاستشفائية العمومية عبد الرزاق بوحارة " سكيمدة" التسير الصحي: الصحة وتحسين الخدمات الصحية في الجزائر بين إشكاليات التسيير ورهانات التمويل، المستشفيات نموذجا، الجزائر، الملتقى الوطني، يومي 10-11 افريل 2018.

تعد الرقمنة وليدة الفكر الإداري الحديث، ومحاولة تطويرها على مستوى المنظمة عادة ما يصاحبها عدة عراقيل تحول دون تحقيقها بنجاح، وقد إتجه بعض الباحثين إلى تصنيفها في جوانب متعددة وهي:

أولا/ المعوقات الإدارية: تواجه الإدارة في رحلة تحولها من الأسلوب التقليدي إلى الأسلوب الإلكتروني عددا من المعوقات الإدارية لعل أبرزها يتمثل فيما يلي:

- غياب الإستيراتيجية الفعالة[1].

- غموض المفهوم فما زال الكثير من القيادات الإدارية في العديد من الحكومات والمنظمات والمؤسسات لا يدركون مفهوم الحكومة الإلكترونية بصورة جيدة، لذلك فإن الأمر يستلزم إظهارا للمفهوم وتحقيق الأرضية الفكرية[2].

- الإفتقار إلى التخطيط والتدريب المناسبين بحيث أن غياب التخطيط يشكل عائقا رئيسيا أمام التحول الرقمي من خلال التخطيط السليم من البداية إلى النهاية وتدريب الموظفين يمكن التقليل من فرصهم في الفشل وزيادة فرصهم في النجاح[3].

ثانيا/ المعوقات الآمنية: تتمثل المعوقات أو الصعوبات الآمنية في مايلي:

1- سهام سليم الجعافرة، الرقمنة وتحين أداء جودة الخدمة في البلديات، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 04، العدد 02، 2022، ص799.

2- طلق عوض الله السواط، ياسر ساير الحربي،اثر التحول الرقمي على كفاءة الأداء الأكاديمي، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 43، سنة 2022،ص660.

3- الجعافرة ، الرقمنة وتحين أداء جودة الخدمة في البلديات ،المرجع السابق، ص800.

-مخاوف كثيرة لدى المتعاملين مع الإدارات من نجاح إحدى محاولات الإختراق للإدارة التي يتعاملون معها وأن يمس ذلك الإختراق البيانات الخاصة بهم بالحذف أو التدمير أو إستغلالها في أعمال غير مشروعة.

-عدم توافر برمجيات تحكم الرقابة على الإختراقات المتعمدة.

-تشمل تحديات المعوقات الأمنية نطاقا واسعا من العناصر، بعضها فني تقني يرتبط بالأنظمة التقنية والبرامج والأجهزة المستخدمة، وبعضها الأخر يرتبط بالأفراد والهيئات الإدارية القائمة على الإدارات الإلكترونية حول العالم[1].

ثالثا/ المعوقات البشرية: إن النقص في الموارد البشرية مع العصر الرقمي يعد معوقا يواجه المؤسسات عن ممارستها التكنولوجيا الحديثة وتتمثل فيما يلي:

-ضعف الوعي الثقافي بتكنولوجيا المعلومات على المستوى الإجتماعي والتنظيمي.

-قلة برامج التدريب في مجال التقنية الحديثة المتطورة في المنظمات.

-نقص الخبرات لدى المدربين وندرة تقديم حوافز مادية لهم.

-ضعف المعرفية الكافية بتقنيات الحاسوب الآلي والرهبة والخوف الذي يمتلكه العاملين بالإدارة عند استخدامه.

-قلة تشجيع المسؤولين للأفراد على التعلم الذاتي للبرامج وتطبيقات الإدارة الإلكترونية وتقنية المعلومات.

1- جيلالي بوزركي، مكيد علي، معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في الجامعات الجزائرية، دراسة حالة المركز الجامعي بتيسمسيلت، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد 02 ، صفحة، 229.

-قصور نظرة الموظفين والعمال الإداريين في المنظمات إلى المشاريع التقنية والحاسب عامة على رؤية ما تكلفه هذه المشاريع من نفقات دون النظر إلى إيجابيتها وفوائدها.

-مقاومة التغيير إذ أن إقامة مثل هذا المشروع يحمل في طياته الكثير من التغييرات على مستوى المنظمات والأقسام والشعب، وإعادة توزيع المهام والصلاحيات مما يستلزم تغييرا في القيادات الإدارية والمراكز الوظيفية وقد ينجم عن ذلك في أغلب الأحيان مقاومة للتغيير من قبل المديرين والموظفين [1]من خلال:

-تنامي شعور بعض المديرين وذوي السلطة بأن هذا التغيير يشكل تهديدا.

-مقاومة العمال للتغيير وشعورهم أنه لن يكون لهم مقاعد في الإدارات الجديدة وأن حضورهم على الأقل سيكون هامشيا.

-خوف بعض الموظفين و خاصة القدامى من فشل تجربتهم في التعامل مع كل جديد، كذلك ضعف مهارتهم اللغوية وخصوصا الإنجليزية مما يؤخر مشروع الإدارة الإلكترونية حتى تتمكن المؤسسات من إعادة تأهيل هؤلاء الأفراد أو إستبدالهم[2].

رابعا/ معوقات مالية: تتمثل فيما يلي:

-تكلفة إستخدام الشبكة العالمية للأنترنت.

-قلة الموارد المالية المخصصة للبنية التحتية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية وخاصة إنشاء الشبكات وتطوير الأجهزة.

-قلة الموارد المتاحة لدى الإدارات العليا.

1- يوسف بن شني، أمين مخنقي، إشكالية نقل الكفاءات في المؤسسات التجارية، الملتقى الوطني الأول حول تسيير الموارد البشرية، بسكرة، خيضرة، ص83.

2- جيلالي بوزركي، مكيد علي، المرجع السابق ، ص 227، 228.

-قلة توفير الأظرفة المالية التي تحتاج إليها عمليات التدريب والتأهيل من أجل تطبيق الإدارة الإلكترونية.

-توجيه التمويل نحو الأمور الأكثر إلحاحا.

-نقص الموارد المالية للمؤسسات.

-ضعف نظام الحوافز المادية للموظفين في العمل الإلكتروني.

-عدم القيام بدراسة الجدوى من الناحية الاقتصادية لمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية وتجهيزاتها[1].

خامسا/ التحديات التقنية: تتمثل هذه التحديات في مايلي:

-صعوبات ومشكلات تشغيل الحاسب الآلي في بعض البيئات المؤسساتية.

-ندرة وجود مواصفات ومعايير موحدة للأجهزة المستخدمة حتى داخل المؤسسة الواحدة.

-تقادم أجهزة وبرامج الحاسب الآلي المستخدمة في البيئة التعليمية.

-ضعف البنية التحتية لشبكات الإتصال في بعض المناطق وفي الكثير من المؤسسات.

-ضعف قطاع التقنيات الحديثة في الدول النامية.

-ندرة إتباع الطرق العلمية لتحديد الإحتياجات اللازمة لمختلف الوحدات والتجهيزات للإدارة الإلكترونية.

-قلة توافر المبرمجين ونقص البرامج بالتحول إلى الإدارة الإلكترونية.

-قلة الدورات المستمرة التي تواكب التقنيات الحديثة.[2]

1- سامر عبد السلام ضو الفحواتش، معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في كلية الأدب جامعة صبرانة، مجلة كلية الآداب، العدد 29.، 2020، ص 175-176.

2- سامر عبد السلام ضو الفحواتش ، المرجع السابق، ص 174-175

خلاصـــة :

نستنتج من خلال دراستنا للفصل الثـــاني الـــذي تضـــمن واقـــع الإدارة العموميـــة الجزائرية في ظل التطور التكنولوجي، أن للرقمنة دور كبير في إبراز الإدارة الإلكترونيـــة والحاجة إليها في كافة القطاعات من قطاع الجماعات المحلية وقطاع البريـــد والمواصـــلات وقطاع الضمان الاجتماعي وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي ولا ســـيما تعزيـــز قطـــاع العدالة ورقمنته، فالهدف من رقمنة مختلف هذه القطاعات المتمثلة في الإدارة العمومية لتبيان الأثر الايجابي المباشر الذي يعود عليها من ذلك فيما يخص إستثمارها في المؤسسات.

حيث أن الهدف من هذه الدراسة هو إيجاد العلاقة بين الإدارة الرقمية وتطوير عمـــل المؤسسات وأيضا التعرف على مختلـــف المعوقـــات والصـــعوبات التـــي وجـــدتها الإدارة الإلكترونية لا سيما في مختلف المجالات من صعوبات إدارية من بينها غياب الإســـتيراتيجية الفعالة،و غموض المفهوم فما زال الكثير من القيادات الإدارية في العديـــد مـــن الحكومـــات والمنظمات والمؤسسات لا يدركون مفهوم الحكومة الإلكترونية بصورة جيـــدة، لـــذلك فـــإن الأمر يستلزم إظهارا للمفهوم وتحقيق الأرضية الفكرية.

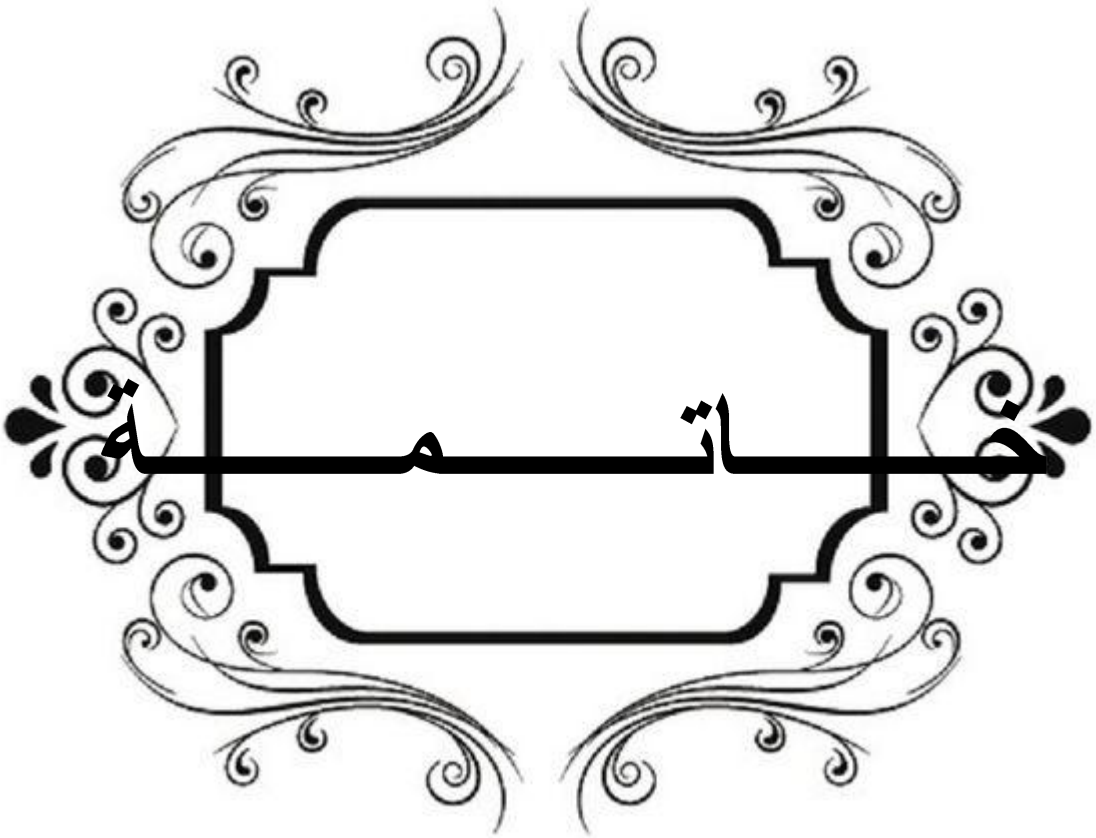
خـــــاتـــــمـــــة

تعد التكنولوجيات الحديثة للرقمنة من بين الإرهاصات الإيجابية المهمة التي أثرت على الأنماط الإدارية التي كانت سائدة في منظمات الأعمال، وتزآمنا لهـذا التطور سارعت العديد من الدول في تطوير جوانب الإدارة العمومية حتى تتمكن من تقديم وظائفها المختلفة بجودة عالية، فكانت الجزائر السباقة إلى إنتقالهـا مـن الأسلوب الورقي إلى الإلكتروني وهذا ما جعل الرقمنـة ضـرورة حتميـة فـي الجماعات المحلية ومختلف قطاعات الإدارية الأخرى لتضـع ضـمن أولوياتهـا الإهتمام بتحديث مصالحها المختلفة والذي لا يقتصـر علـى عصـرنة أسـاليبها وعلاقاتها ببيئتها الخارجية فقط بل يتعدى مجال إهتمامها إلى خلق تناسق وانسجام داخلي يساهم فيه كافة الأفراد العاملين فيها مما يجعل كفاءة المورد البشري أحـد أهم الرهانات الواقعية لتبني التحول الرقمي والقضاء على البيروقراطية.

ومع ولوج الثروة المعلوماتية تحتم على كل الدول أن تعيد هيكلة المؤسسات بما يتلائم مع متطلبات الثروة الرقمية والتقنية، وإستنادا لهذا التحول الهائل رسمت الحكومة الجزائرية عدة إستراتيجيات وسياسات ومخططـات لمواكبـة الرقمنـة والإستفادة من النماذج الريادية الناجحة في المجال الرقمي والتكنو إداري، حيـث أطلقت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية كنمـوذج مشـروع المواطن الإلكتروني الذي يختصر أرشيف كل مواطن في رقم واحد يتبعه مـدى الحياة، ويمكنه من إستخراج جميع الوثائق الإدارية وفق نظام رقمي يعمل علـى إصدار مختلف الوثائق في مدة زمنية قصيرة، وهذا ما خفف من معاناة المـواطن الجزائري أثناء إستخراج وثائقه الإدارية وكذلك تقريبه من جميع القطاعـات دون بذل الجهد وإختصار المسافة وربح الوقت، رغم كل الإيجابيات التي جاءت بهـا الرقمنة على الإدارة العمومية الجزائرية إلا أنها لم تسـلم مـن وجـود عوائـق

ومصاعب جعلت من تطبيقها المثالي على أرض الواقع يأخذ جهدا كبيرا خاصة في مختلف الإدارات الموجودة على مستوى بعض المناطق التي لازلت لم تواكب التطور التكنولوجي الذي جعل من الرقمنة عبئا عليها لتطبيقها السليم.

وانطلاقا مما سبق إستخلصنا النتائج التالية:

- الإدارة الرقمية أصبحت حتمية لا يمكن الإستغناء عنها في ظل عالم يعتمد على تكنولوجيا المعلومات كأساس للتنمية في كل المجالات.

- الإدارة الرقمية تحمل على عاتقها تأدية وظائف لا يمكن لغيرها القيام بها، كما تعتبر مركز تلاقي وتبادل المعلومات بين المواطنين والسلطات العليا، فهناك من يعتبرها مركز نقطة للدولة.

- إن التحول نحو الإدارة الإلكترونية يستلزم التحول الناجح المبني على رؤية واستيراتيجية وذلك بتوقف التخطيط السليم والتدرج في الإنتقال إلى أسلوب الإدارة العامة الجديد، بتوفير البنية التحتية اللازمة والتمويل اللازم والتشريعات الحاضنة والمساهمة في ذلك بالإضافة إلى تدريب الموظفين.

- التطبيق السليم والمحكم لمبادئ سير المرافق العامة من خلال الإدارة العامة الإلكترونية يضفي مزيدا من الإحترام لتطبيق هذه المبادئ، خاصة مبدأ دوام سير المرافق العامة بانتظام.

- يساهم تطبيق الإدارة الإلكترونية في التغلب على الآفات التي تعطل المرافق العامة وتفسد عملها ومنها البيروقراطية الإدارية الفاشلة والفساد الإداري.

- الرقمنة تعمل على تقريب المكان وتخفيض عامل الزمن بين موظفي الإدارة والمواطن من خلال التفاعل بينهما.

- ساهمت الرقمنة الإدارية المستحدثة في تفعيل نشاط المديرية والتعامل بين متعامليها وتوفير المعلومات اللازمة بأكثر دقة واكبر سرعة.

- تطبيق الرقمنة الإدارية ساهم في تشكيل صورة ذهنية جيدة على مديرية التشغيل.

لاحظنا أيضا جملة من المشاكل التي تعاني منها الإدارة العمومية بعد رقمنتها نذكر منها:

- ضعف تدفق شبكة الأنترنت على مستوى بعض الإدارات العمومية التي تشكل عائقا في أداء الوظائف الحديثة من خلال تطبيق الإدارة الرقمية، وكذلك نقص الخدمات عبر الأنترنت.

- معاناة مختلف الإدارات من نقص الإمكانيات المالية التي تمكنها من الرقي أكثر في خدماتها من خلال تطوير برامج الرقمنة.

- ضرورة تحديث وسائل العمل بالمديرية للإستابة لمطالب المواطنين المتنوعة والمتزايدة وتقديم الخدمات بأقل جهد وفي أسرع وقت.

-تتمثل المعوقات الأمنية في التخوف من التقنية وعدم الإقتناع بالتعاملات الرقمية خوفا عما يمكن أن يؤديه من مساس وتهديد لعنصري الآمن والخصوصية في الخدمات الحكومية ويمثل فقدان الإحساس بالأمان إتجاه الكثير من المعاملات الإلكترونية مثل التحيولات الإلكترونية والتعاملات المالية عن طريق بطاقة الائتمان التي تعد من المعوقات الآمنية التي تواجه تطبيق الإدارة الرقمية.

وعليه نختم موضوعنا بجملة من التوصيات والاقتراحات تتمثل فيما يلي:

- إزالة العقبات التي تحد من تفعيل الرقمنة والعمل الإلكتروني.

- إستقطاب الموظفين المؤهلين والمتخصصين في مجال الرقمنة.

- الإهتمام بالمورد البشري من خلال القيام بدورات تكوينية تماشيا مع التطورات التكنولوجية لضمان كفاءة في العمل وفاعلية في الأداء وكذا إكتساب خبرات في مجال صيانة عتاد الحاسوب وملحقاته.

- تفعيل اللوائح والأنظمة التي تدعم تطبيق الرقمنة.

- تفعيل دور المجتمع المحلي في التحول الإلكتروني هذا ما يجعل مشروع البلدية الرقمية ناجح كونه متوافق مع توجهات وأهداف المجتمع وهذا ما يضفي الشفافية والمشروعية.

- ينبغي كذلك على السلطات العامة من أجل تحسين الخدمة العمومية التخلي عن الإصلاحات الشكلية وإنتهاج سياسية إصلاحية ترتكز على أخلاقية المرفق العام مع تعميم تطبيق الإدارة الرقمية

- يقع على عاتق الدولة أيضا توفير الحماية في مجال التعامل الإلكتروني لا سيما وأن مخاطر تكنولوجيا الإعلام والإتصال متعددة، فلا بد من إبعاد الحياة الخاصة للمواطنين من الإنتهاكات التي قد تحدث.

- توفير الإرادة السياسية حيث أن نجاح الإدارة الإلكترونية مرهون بتوفير الإرادة السياسية لدى الجهات العليا في التحول الإلكتروني ودعمه.

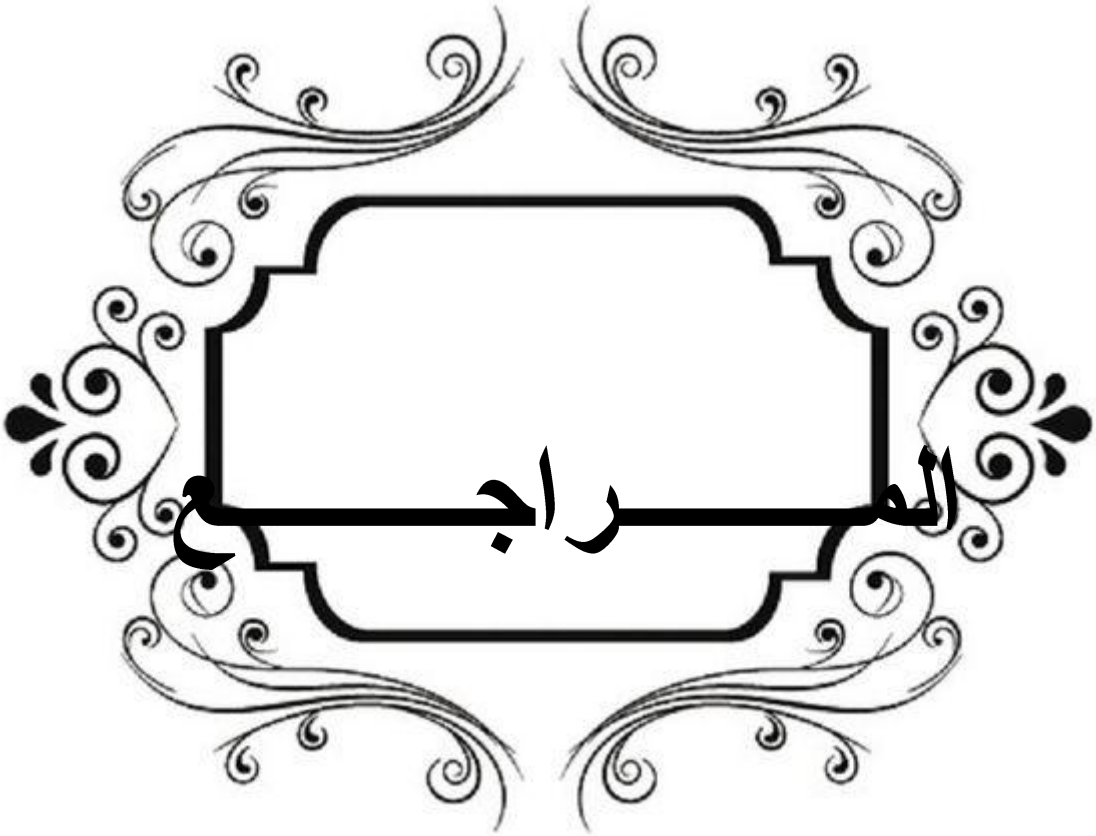
المـــــــــراجـــــــــع

قائمة المصادر والمراجع

أولا : الكتب

1- احمد فرج أحمد، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها، المملكة المتحدة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية العدد4،2009.

2- سعيد يقطين، من النص إلى النص مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي، بيروت، المركز الثقافي العربي،2005.

3- كشك محمد بهجت، مبادئ الإحصاء واستخداماتها في مجالات الخدمة الاجتماعية، دار الطباعة الحرة، الإسكندرية، 1999.

4- توفيق عبد الرحمان، الإدارة الإلكترونية، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2003.

5- المبيضين صفوان، الحكومة الإلكترونية، النماذج والتطبيقات والتجارب الدولية، دار اليازوري، عمان، 2011.

6- - طارق شريف وآخرون، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004.

7- عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008.

8- سوسن زهير المهتدي، تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

9- سوسن زهير المهتدي، تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

10- خمايسة صدام، الحكومة الإلكترونية: الطريق نحو الإصلاح الإداري، عالم المكتب الحديث، سنة 2003.

11- قنديلجي عامر إبراهيم، الحكومة الإلكترونية، دار المسيرة، عمان، 2015.

12- بختي إبراهيم " الأنترنت في الجزائر" مجلة الباحث، العدد الأول، 2002.

13- ياسين غالب سعد، الادارة الإلكترونية وافاق تطبيقاتها العربية، الادارة العامة للنشر والتوزيع، السعودية، 2005.

14- عبود نجم عبود، الإدارة الإلكترونية، الاستيراتيجية الوظائف والمشكلات، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004.

15- عادل حرحوش المقرجي وآخرون، الإدارة الإلكترونية مرتكزات فكرية ومتطلبات تأسيس عملية المنظمة العربية للتمنية الإدارية، القاهرة، 2007.

16- غنيم احمد محمد، مداخل إدارية معاصرة لتحديث المنظمات، المكتبة العصرية، مصر، 2004.

17- حسين محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية " مفاهيم الخصائص المتطلبات"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

18-عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2008.

19- محمد توفيق ماضي، تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في المنظمات الخدماتية في مجال الصحة والتعليم، نهضة العربية للتمنية الإدارية، القاهرة.

20- لعمارة محمد، الديوان الوطني للإحصائيات، الجماعات المحلية، أكتوبر، سنة 2015.

21- محمد حمودي ومناصر شهرزاد،الإصلاحات التنظيمية للبلدية لمواكبة الإدارة الإلكترونية، م، جامعة غرداية، الجزائر،.سنة 2018.

22- عبد الرزاق سويقات، دور رقمنة الإدارة المحلية في تجسيد الحكم الراشد، دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، المحرر ببسكرة، الجزائر،سنة.

23- علي سايح جبور، الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير أداء الجماعات المحلية في ظل تطبيق الحكومة الإلكترونية بالجزائر، سنة 2017.

24- سوسن زهير المهتدي، تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2011.

ثانيا: القوانين والمراسيم والقرارات

1- قانون 10/05 مؤرخ في 20جوان2005، المعدل والمتمم للأمر رقم 58/75 المؤرخ في 26 سبمتبر1975 والمتضمن القانون المدني،ج،ر،ج،ج،د،ش عدد 44، صادرة في 26جوان2005.

2- قانون رقم 03/2000 المؤرخ في 05 أوت 2000، يحدد القواعد المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ج،ر،ج،ج،د،ش عدد 48 الصادرة بتاريخ 06اوت2000، ملغى.

3- قانون 15/04 مؤرخ في 10 نوفمبر2004، يعدل ويتمم الأمر رقم 156/66 المؤرخ في 08 جوان1966والمتضمن قانون العقوبات،ج،ر،ج،ج،د،شعدد71، صادرة في10سبتمبر2004.

4- قانون 15/04 مؤرخ في 10 نوفمبر2004، يعدل ويتمم الأمر رقم 156/66 المؤرخ في 08 جوان1966والمتضمن قانون العقوبات،ج،ر،ج،ج،د،شعدد71، صادرة في10سبتمبر2004.

5- قانون رقم 04/09 مؤرخ في 05 اوت2009 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكونولجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، ج،ر،ج،ج،د،ش عدد47، صادرة في16اوت2009.

6- القانون رقم 04/15 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 الموافق ل01 فبراير 2015، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، ج.ر.ج العدد 06، الصادرة في فبراير 2015.

7- القانون رقم 03/15، المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 الموافق ل01 فيفري 2015، المتعلق بعصرنة العدالة ج.ر.ج.ج العدد06 الصادر 10فبراير 2015.

8- مرسوم تنفيذي رقم 257/98 المؤرخ في 25 أوت 1998 يتعلق بضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات " أنترنت" واستغلالها، ج،ر،ج،د،ش عدد 63 صادرة في 26 اوت1998، معدل ومتمم بموجب المرسوم تنفيذي رقم 307/2000 مؤرخ في 14 أكتوبر 2000 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 257/98.

9- مرسوم تنفيذي رقم 04/18 المؤرخ في 10 ماي 2018 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية ج، ر،ج،ج،د،ش عدد 27، صادرة بتاريخ13 ماي2018.

10- مرسوم تانفيذي رقم 307/2000 المؤرخ في 04 أكتوبر 2000 المعدل وللمرسوم التنفيذي رقم 257/98 المؤرخ في 25 اوت1998 الذي يضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات " أنترنت" واستغلالها ج،ر،ج،ج،د،ش عدد 60 الصادرة بتاريخ 15اكتوبر2000.

11- مرسوم تنفيذي رقم 11/03 مؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض ج،ر،ج،ج،د،ش عدد 60 صادرة بتاريخ 15اكتوبر2000.

12- مرسوم 05/18 المؤرخ في 10ماي2018يتعلق بالتجارة الإلكترونية،ج،ر،ج،ج،د،ش عدد28،صادر في 16ماي2018.

13- قرار مؤرخ في أول صفر عام 1433 الموافق ل26 ديسمبر سنة 2011، يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني يقرر ما يلي: المادة الأولى: يحدد هذا القرار المواصفات التقنية لجواز السفر البيومتري الإلكتروني، يودع النموذج الأصلي لجواز السفر بمقر وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

14-قرار الوزاري المؤرخ في 07 شعبان 1431، الموافق ل19 يونيو 2010، المتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومترين والإلكترونين وكيفية معالجتهما، جريدة رسمية عدد 45 الصادرة في 27 شعبان 1431، الموافق ل08 غشت2010.

15- تعليمة وزارية الداخلية والجماعات المحلية رقم 2015/2339.

ثالثا: الاجتهاد القضائي

1- كلثوم عطاب، مكي الدراجي،رقمنة الشباك الإلكتروني الموحد للوثائق البيومترية كآلية لتحين الخدمة العمومية في الجزائر: بلدية ورقلة نموذجا، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 13، العدد 02، 27 أكتوبر 2021،1255.

رابعا: أطروحات دكتوراه و رسائل الماجستير ومذكرات الماستر

1-قروش عيسى،استيراتيجية الجزائر الإلكترونية، مقياس الادارة العمومية الإلكترونية، محاضرات للسنة الثانية ماستر، قسم تسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2017.

2-عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علم الإدارة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

3-سمية بهلول، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الجامعات الإقليمية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم القانونية، تخصص إدارة محلية، جامعة باتنة 01، حاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، سنة 2018/2017.

4-الكبيسي كلثم محمد، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية الدولية، 2008.

5-عاشور عبد الكريم،دور الإدارة الإلكترونية في ترشد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الديمقراطية والرشادة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة.

6-بن دادي هشام، سعيدات عبد القادر معمر، رقمنة الخدمة العمومية ومبدأ قابلية المرفق العمومي للتكيف، مذكرة ماستر في الحقوق،تخصص قانون عام اقتصادي، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، سنة 2022/2021.

7-رميصاء لكحل، قريدة شيماء، دور الرقمنة في تحسين أداء الخدمة العمومية، دراسة حالة بالوحدة الولائية لبريد الجزائر، ورقلة، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص إدارة أعمال ، جامعة قاصي مرباح، ولاية ورقلة، الدزائر، سنة 2023/2022.

خامسا: المجلات والمقالات

1- مصطفى إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية، اسطنبول، 1960.

2- قمار خديجة، الرقمنة الإدارية في الجزائر- بين حتمية الإنتقال ومعوقات التطبيق-، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، مقال منشور في مجلة الفكر، المجلد 18 العدد 01، سنة 2023.

3- صادقي فوزية، الرقمنة ورهانات تحسين الخدمة العمومية بالجماعات المحلية في الجزائر بين الآفاق الاستيراتيجية الواعدة للتعامل الرقمي وأولوية تجاوز العراقيل، مقال منشور في مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22،العدد 02،2022.

4- بن عيشاوي أحمد، أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على مؤسسات الأعمال، مجلة الباحث، العدد السابع، 2010.

5- عائشة بن أحمد، **إنجاز**ات الإدارة الإلكترونية في المؤسسات العمومية،أبحاث الملتقى الوطني حول: جودة الخدمات في ظل التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية رهانات وتحديات تقييم الواقع واستشراف الواقع.

6- أحمد فرج احمد،الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها؟ دراسة في الإشكاليات ومعايير الاختيار، مجلة دراسات المعلومات، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، العدد 04،2009.

7- عبد اللطيف باري ، عبد الكريم عاشور، الحكومة الإلكترونية بين فرص النجاح ومعوقات التطبيق، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013.

8- العوالمة نائل عبد الحافظ، الحكومة الإلكترونية ومستقبل الإدارة العامة، دراسة استطلاعية للقطاع العام في دولة قطر، مجلة الدراسات، المجلد 29، العدد 02، 2003.

9- الرفاعي سحر القدوري، الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 07، 2010، الجزائر.

10- طاهر شليحي، ربيعة قرينعي، الإدارة الإلكترونية ومدى مساهمتها في تحسين الخدمة العمومية بالبلديات، عرض مشروع البلدية الإلكترونية في الجزائر، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة محمد بوشياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، المجلد 03، العدد 02.

11- محمد بودالي، بوشنب موسى، رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، الإدارة الجبائية نموذجا، مجلة الدراسات الجبائية، المجلد 05، العدد 02، جامعة البليدة02، كلية الاقتصاد.

12- طواولة أمينة، برنامج دعم قدرات الفاعليين المحليين " كإبدال"، خطوة نحو الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة" مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، العدد الثالث.

13-يوسف مسعداوي، مساهمة الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، دراسة حالة قطاع البريد والاتصالات، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الاغواط، العدد الأول، جانفي 2014.

14- غنية نزلي،دور الإدارة الإلكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد لخضر حمة، الوادي، العدد الثاني عشر، جانفي 2016.

15- عمارة عبد الحميد، استخدام تقنية المحادثات المرئية عن بعد في التحقيق والمحاكمة الجزائية، مجلة دراسات وأبحاث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، العدد الثالث، 2018.

16- عشاش حمزة، خضري حمزة، الإدارة الإلكترونية ودورها في عصرنة قطاع العدالة في الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد الأول، ماي 2020.

17- بوبكر صبرينة، خمايسية حفيظة، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية دراسة قطاع العدالة، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، 2019.

18- هشام فخار، الإدارة الإلكترونية لقطاع العدالة في إطار العصرنة، مداخلة في يوم دراسي حول الإدارة الإلكترونية، بجماعة المدية.

19- بن لقواس سناء، الإدارة بالقيم كمدخل لدمج مفهوم الأداء في الخدمة العمومية وتجسيد الجودة، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، العدد 03، سنة 2016.

20- يوسف مسعدواي، مساهمة الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، دراسة حالة قطاع البريد والاتصالات، مجلة الدراسات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 01، جانفي 2014.

21- رشيد سالمي، أسماء قاسمية، ترشيد الخدمة العمومية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، العدد 08،الجزائر، 2017،.

22- بضياف زهير، دور الرقمنة في ضمان جودة الخدمة العمومية الرهانات والتحديات تطبيق خدمتي في قطاع الموارد المائية، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية مذكرة عن كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الخاص للملتقى الافتراضي: الحكومة الإلكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية الواقع والتحديات، نوفمبر 2021.

23- وسام بن صالح ، الهادي بوقلقول معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية بقطاع الخدمات الصحية دراسة حالة المؤسسة الاستشفائية العمومية عبد الرزاق بوحارة " سكيمدة" التسير الصحي: الصحة وتحسين الخدمات الصحية في الجزائر بين إشكاليات التسيير ورهانات التمويل، المستشفيات نموذجا، الجزائر، الملتقى الوطني، يومي 10-11 افريل 2018.

24- سهام سليم الجعافرة، الرقمنة وتحين أداء جودة الخدمة في البلديات، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 04، العدد 02، 2022.

25- طلق عوض الله السواط، ياسر ساير الحربي،اثر التحول الرقمي على كفاءة الأداء الأكاديمي، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 43، سنة 2022.

26- جيلالي بوزركي، مكيد علي، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات الجزائرية، دراسة حالة المركز الجامعي بتيسمسيلت، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد 02.

27- يوسف بن شني، أمين مخنقي، إشكالية نقل الكفاءات في المؤسسات التجارية، الملتقى الوطني الأول حول تسيير الموارد البشرية، بسكرة، خيضرة.

28- سامر عبد السلام ضو الفحواتش، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في كلية الأدب جامعة صبرانة، مجلة كلية الآداب، العدد 29، 2020.

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 .....

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(الطالب الأول)

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): حومان حسني الصفة: طالب، ~~أستاذ، باحث~~ طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 141092324 والصادرة بتاريخ 2024/03/28

المسجل(ة) بكلية / معهد العلوم والعلوم السلمية قسم الحقوق

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (~~مذكرة التخرج~~، مذكرة ماستر، ~~مذكرة ماجستير~~، ~~أطروحة دكتوراه~~)،

عنوانها: رقمنة الإدارات الحمومية في الجزائر بين الواقع والآفاق

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 25/06/2025

توقيع المعني (ة)

توقيع السيد:
بطاقة التعريف رقم:
بتاريخ:
مصادق عليه
بئر توتة بتاريخ: 01 جوان 2025
عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
و بتفويض منه - عون الإدارة الأقليمية
مدانحة عبد الكريم

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(الطالب الثاني)

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): عائشة حسن ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 40839923 والصادرة بتاريخ 09 02 24 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: رقمنة الإدارات العمومية في الجزائر بين الواقع والآفاق .....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 25.06.01

توقيع المعني (ة)

توقيع السيد: .....
بطاقة التعريف رقم: .....
بتاريخ: .....
مصادق عليه
بعد التصريح في: .....
عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
و بتفويض منه - عون الإدارة الاقليمية
هذا الحرف عبد الكريم

01 جوان 2025

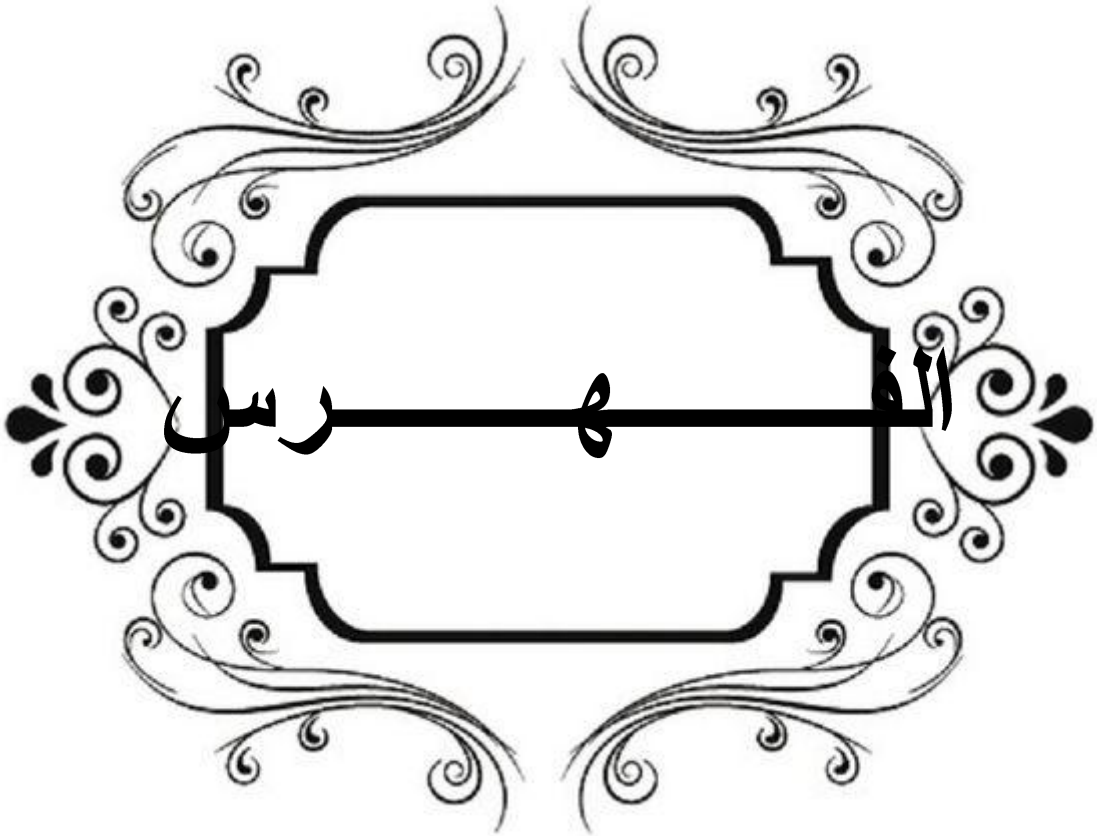
الفهرس

فهرس المحتويات

شكر وتقدير	
الإهداء	
الفهرس	
مـــــقـــــدمـــــة	**أ-ج**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لرقمنة الإدارة العمومية في الجزائر	
المبحث الأول: ماهية الإدارة الرقمية(الإلكترونية)	**03**
المطلب الأول: مفهوم الإدارة الرقمية	**04**
الفرع الأول: تعريف الرقمنة وخصائصها وفوائدها	**04**
الفرع الثاني:أهداف الإدارة الرقمية	**13**
المطلب الثاني: ظهور وتطور الإدارة الرقمية	**15**
الفرع الأول: بروز الإدارة الرقمية وتطورها على الصعيد العالمي	**15**
الفرع الثاني: بروز الإدارة الرقمية وتطورها في الجزائر	**16**
المبحث الثاني: آليات إرساء تطبيق الإدارة الرقمية (الإلكترونية)	**20**
المطلب الأول: الآليات الإدارية والبشرية	**21**
الفرع الأول: دور الآليات الإدارية في تطبيق الرقمنة على الإدارات	**21**
الفرع الثاني:دور الآليات البشرية في تطبيق الرقمنة على الإدارات	**24**

المطلب الثاني: الآليات الفنية والآمنية	25
الفرع الأول: الآليات الفنية ودورها في تطبيق الرقمنة على الإدارات	26
الفرع الثاني: الآليات الآمنية ودورها في تطبيق الرقمنة على الإدارات	28
خلاصة الفصل الأول	30
الفصل الثاني: واقع الإدارة العمومية الجزائرية في ظل التطور التكنولوجي	
المبحث الأول: إنجازات الإدارة المحلية في مجال رقمنة الخدمة العمومية	37
المطلب الأول: قطاع وزارة الداخلية والجماعات المحلية	38
الفرع الأول: رقمنة الحالة المدنية وجواز السفر وبطاقة التعريف البيومترية على مستوى مصالح البلدية	39
الفرع الثاني:رقمنة المصالح الأخرى في البلدية	46
المطلب الثاني: دور الإدارة الرقمية في مختلف القطاعات الأخرى	49
الفرع الأول:قطاع البريد والمواصلات والضمان الاجتماعي	49
الفرع الثاني: قطاعي التعليم العالي والعدالة	53
المبحث الثاني: تأثير الرقمنة على الإدارات العمومية في الجزائر	57
المطلب الأول: الرقمنة كأداة لتحسين أداء الخدمة العمومية	57
الفرع الأول: خصوصية الأداء في الخدمة العمومية	58
الفرع الثاني: ترشيد الإدارة العمومية بواسطة الرقمنة وأهمية تطبيقها	59
المطلب الثاني: المعوقات التي تواجهها الإدارة الجزائرية في مجال رقمنة الخدمة العمومية	61

الفرع الأول: تحديات تطبيق الرقمنة في الإدارة العمومية	**62**
الفرع الثاني: معوقات تطبيق الرقمنة في الإدارة الجزائرية	**62**
خلاصة الفصل الثاني	**67**
خـاتمـة	**68**
المراجع	**71**